PROVISIONAL

A/31/PV.58
15 November 1976

ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والخمسين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد أميراسنغ (سري لانكا)

— سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية : [٥٢] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ؛

(ب) تقرير الأمين العام ؛

(ج) مشاريع القرارات (A/31/L.6 and Add.1-4, A/31/L.7 and Add.1-3, A/31/L.8 and Add.1 and 2, A/31/L.9 and Corr.1 and Add.1-3, A/31/L.10/Rev.1 and Rev.1/Add.1 and 2, A/31/L.11 and Add.1-3, A/31/L.12 and Add.1-3, A/31/L.13 and Add.1-3, A/31/L.14 and Corr.1 and Add.1 and 2, A/31/L.15 and Add.1);

(د) تقرير اللجنة الخامسة ؛

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات":

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room LX-2332

مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ ، فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

Digitized by UNOG Library

عقدت الجلسة الساعة ٥٠ / ١١

مواصلة نظر البند ٥٢ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية :

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/31/22 and Add.1-3) ؛

(ب) تقرير الأمين العام (A/31/277) ؛

(ج) مشاريع قرارات (A/31/L.6 and Add.1-4, A/31/L.7 and Add.1-3, A/31/L.8 and Add.1 and 2, A/31/L.9 and Corr.1 and Add.1-3, A/31/L.10/Rev.1 and Rev. 1 Add.1 and 2, A/31/L.11 and Add.1-3, A/31/L.12 and Add.1-3, A/31/L.13 and Add.1-3, A/31/L.14 and Corr.1 and Add.1 and 2, A/31/L.15 and Add.1) ؛

(د) تقرير اللجنة الخامسة (A/31/321 and Add.1) ؛

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/31/320) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن استرعي انتباه الجمعية الى تقرير اللجنة السياسية الخاصة الوارد في الوثيقة A/31/320.

وسوف أعطي الكلمة الآن لمن يرغبون في تعليل تصويتهم بشأن مشروعات القرارات العشر التي ستنظرها الجمعية .

وانني واثق أن السادة الممثلين على علم بالقاعدة التي تقضي بأن الوفود المشاركة في تقديم مشروع القرار ليس لها الحق في تعليل تصويتها في شأن مشروع القرار هذا .

السيد فونتز ايبانز (بوليفيا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بوليفيا قد بحث باهتمام كبير مشروعات القرارات الخاصة بالبند " ٥٢ " من جدول الاعمال بعنوان " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية " . ولقد درسنا باهتمام بالغ ايضا الآثار المترتبة على سياسة الفصل العنصرى .

ان وفد بلادى لا يعترض على الاطلاق على الهدف الاساسي لمشروعات هذه القرارات . وكما سبق ان اعلنا في مناسبات عديدة ، فان بوليفيا تتكون من مجتمع مختلط . ولدينا ثقافة ترجع الى آلاف السنين ، ونحن لا ننكر روابطنا مع الثقافة التي حصلنا عليها من العالم الغربي ، تلك الروابط التي نقلت الينا عن طريق اسبانيا ، التي ندين لها دينا ولغة .

Digitized by UNOG Library

وانطلاقا من هذه التيارات وامتزاجها بالثقافة الوطنية استطعنا أن ننشئ مجتمعا جديدا ، يناضل من أجل تحقيق مصيره. ونحن لا نشعر بأية ضغينة ولا بأى شعور عنصرى. ان تاريخينـــا يجعلنا ننظر بحيدة الى كل الانظمة الاخرى ، ولكننا نندد بالأنظمة التي ، كما هو في حالـــة الفصل العنصرى ، تحاول قمع الحريات.

ان بلادنا ، تضامنا مع الشعوب التي تناضل والتي تعاني ، ويدافع من الشعور المسيحي الأصيل ، واحتراما للكرامة الانسانية نتعاون ونتضامن مع هذه الشعوب المقهورة.

ان وفد بلادى لا يمكنه الا أن ينظر بالقلق الى بعض المفاهيم الواردة في مشروعات القرارات المطروحة للتصويت اليوم. وبالتالي ، ونظرا لأنه ينبغي أن نصوت ، بصورة منطقية ، على الاعتبارات السياسية والاقتصادية ، فان وفد بلادى يود أن يقول أن لديه تحفظات ، فيما يتعلق بالاتهامات الخاصة ببلاد أخرى ، حيث لا ينبغي اصدار أحكام على قراراتها السياسية ، كما أنه ليس للجمعية العامة أو للهيئات الفرعية اختصاص في هذا الصدد.

ان وفد بلادى يرى أن هناك تناقضات فيما يتعلق بالقرارات التي صدرت عن مجلس الأمن ، والتي يعترف فيها بالمسؤولية الواقعة عليه ، للحفاظ على السلم والامن الدوليين ، ولاسيما مشـــروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.13 والمعنون ، فرعيا ، ب " الموقف في جنوب افريقيا " وفي الفقـــرة الخامسة من منطوق القرار ورد مايلي :

" لا بديل للشعب المقهور في جنوب افريقيا الا اللجوء الى النضال المسلح من أجل ترجيح حقوقه المشروعة ". (A/31/L.13, P.2) .

وهذا ، في رأى وفد بلادى ، يشكل قبولا خطيرا يبيح لشعب جنوب افريقيا استخدام الاسلحـــة والقوة ، بايحاء من الامم المتحدة ، باعتبار ان ذلك هو المخرج الوحيد.

ومنذ أيام قليلة ، في اللجنة القانونية ، عندما كنا نبحث تقرير لجنة القانون الدولي ، فـان احد الفصول ــ وأقصد الفصل الخاص بمشروعات المواد حول مسؤولية الدول ــ ينص في البند ١٨ على أن القانون الدولي يجب أن يسود ، وتنص المادة ١٩ على الوضع الاجرائي للمواقف التي لم تحـدد في العلاقات الدولية من أجل الحفاظ على السلم. وقد عبّر وفد بلادى عندئذ ، عن آرائه فيما يتعلق بامكانية التوصل الى اكثر المعايير عدالة وشرعيـــة ، والتي على أساس اتفاق الرأى ، يمكن اعتبارهـــا

Digitized by UNOG Library

جرائم دولية . لقد قلنا ، من خلال التغييرات المعترف بها ، وتطور التعريف القانوني لما يعتبر جريمة ، وما هو موروث في الانسانية وديناميكية البشرية ، ان هذا التصنيف يمكن ان يتغير اذا ما نظرنا اليه بالمنظور الاخلاقي .

واذ كنا قد توسعنا أكثر في معالجة هذه المشكلة فأضفنا أن تحديد الجريمة الدولية وتطبيق العقوبات من جانب المجتمع الدولي في هذا المجال يجعل مسؤولية المشرع معقدة صعبة ،لان هذه العقوبات قد تدين شعبا بأكمله نساء وشيوخا وأطفالا أبرياء ، وقد يعرض هذا الشعب للهلاك بسبب انعزاله الاقتصادى أو الى الابادة حيث تمثل الحرب ، في سياقها الراهن ، انفجارا نوويا .

وفي هذا الصدد ، يتعين علينا أن نكرر ماقلناه حينذاك . ان حكومة بوليفيا تؤمن ، ايمانا صارما ، بأن أفضل طريقة لتجنيب الشعوب هذه الحرب هي القضاء على الشعور بحتمية العنف وضرورتها ازاء عدم تفهم الحكومات وعدم ادراكها للموقف ، لانه غالبا ماتكون الحكومات أبعد مايمكن عن مشاعر شعوبها بدافع الكبرياء ولتعطشها للهيمنة.

ان وفد بلادى لا يجهل أنه بالنسبة للكثير من الوفود الاعضاء في منظمتنا قد تكون هناك مبررات كثيرة لاستعمال القوة ، من اجل القضية التي ندافع عنها جميعا ، ولكن حكومة بلادى ترفض المشاركة في هذه النظرية ، حيث انها تعتقد أن دور الأمم المتحدة قد يتزعزع لو أن منظمتنا قبلت هذه المسؤولية الخطيرة ونزلت على الرغبة الملحة لأولئك الذين يعانون العذاب الاليم، وتجاوزت حدود صلاحياتها فكافحت الشر بالشر ، وانحرفت عما أوكل اليها بالنص الصريح .

ان وفدى ، الذى يمثل حكومة وبلدا ، يؤمن ايمانا عميقا بالسلم وبنجاعة المفاوضة ، ويؤيد الوسائل التي اتخذها ،حتى يومنا هذا ، مجلس الأمن ، وانه مقتنع بأن هذه الوسائل ستكون ناجعة أكثر فأكثر من الوسائل التي استعملت ، تحت تأثير الانفعالات ونفاذ الصبر والمصلحة السياسية والتي قد تنشر نيران الحرب في القارة الافريقية.

وبصرف النظر عن التحفظات التي أبديناها فيما يتعلق بالتهم الموجهة ضد دول أخرى في عبارات لا تليق ، حين يتعلق الأمر بدول ذات سيادة . وأود أن أشير الى أن وفد بلادى سيمتنع عن الاقتراع على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.9 الخاص بالعلاقات بين اسرائيل وبين افريقيا الجنوبية ،لأننا نجد فيه تأكيد دوافع سياسية لها مضمون قد يقيم عقبات أخرى في طريق تطبيق قرارات مجلس الأمن من اجل السلام في الشرق الاوسط.

Digitized by UNOG Library

الرئيس : انى أطلب من ممثل هولندا أن يتناول الكلمة باسم المجموعة الاوروبيـــة للدول التسع . فليتشرف !

السيد كوفمان (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : اتحدث باسم البلدان التسعة للمجموعة الاوروبية . لا يمكن أن يتشكك احد في موقفنا بالنسبة لسياسة الفصل العنصرى التي تمارسها جمهورية افريقيا الجنوبية. اننا ننبذ تماما هذه السياسة المهينة والكريهة ، كما سبق ان قلنا ، مرارا وتكرارا ، وكما قررنا ذلك ، مرة أخرى ، أثناء هذه المناقشة. وكنا نفضل أن يكون في امكاننا تأييـد القرارات المقترحة ، حيث نوافق جميعا على ادانة نظام الفصل العنصرى . ولكن ، مع أسفنا الشديد ، تضمن الكثير من هذه المشروعات فقرات وصياغات غير مقبولة عندنا لأنها منبتة الصلة بالموضوع أو لا أساس لها . ولذلك فان الوفود التسعة لن تصوت في صالح أى من مشروعات القرارات هذه . وبالفعـــل ، وفي بعض الحالات ، لن يكون لنا الخيار الا بين الامتناع عن التصويت أو التصويت ضدها .

ان رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، زميلي البارز السفير هيرمان قال يـــوم الجمعة في اثناء هذا النقاش انه لم يفهم مقصودى حين قلت في الكلمة التي ألقيتها باســـم دول المجموعة الاوروبية التسع في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر : ان بلادنا لا تستطيع تأييد عبارات تتضمـن أن السكان البيض في افريقيا الجنوبية يجب اعتبارهم معمرين ولا حق لهم في البقاء هناك .

Digitized by UNOG Library

وبالرغم من أن رئيس اللجنة الخاصة قد أعاد التأكيد بأنه ليس هناك مايبرر مخاوف أعضـــاء المجموعة الاوروبية ، الا أنني أود أن أشير الى أنه يوجد اختلاف بين وضع استعمارى ووضع عنصرى . ان بلادنا قد رأت أن تعترض على التأكيدات الموجودة في القرارات ، والتي تقول ان حكومة افريقيا الجنوبية غير شرعية والعبارات التي توحي بذلك مثل " تقرير المصير " "وازالة الاستعمار" و" التحرر" وذلك لأنهـــا توحي بأن الوضع في افريقيا الجنوبية وضع " استعمارى" .

ان افريقيا الجنوبية ليست دولة استعمارية . وان النضال في افريقيا الجنوبية ليس من أجـل التحرر من وضع استعمارى . ان النضال في افريقيا الجنوبية هو من أجل المساواة في الحقوق لكافـــة السكان مهما اختلفت أجناسهم ولون بشرتهم . اننا نقر بالدور المهم للمنظمات السياسية التي انبثقت من صفوف المضطهدين . ولكننا ، لا يمكن أن نعتبر تلك المنظمات منظمات تحرير بالمعنى الذى يستخدم للدلالة على هذه الفكرة في خارج افريقيا ، ان افريقيا الجنوبية هي دولة مستقلة . ان أى اقتراح مضاد نعتبره يتعارض مع مبدأ عالمية الامم المتحدة كما ينعكس على شرعية أحد أعضائها .

وكما أشرت في ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ أثناء مناقشة هذا البند فان الدول التسع تـرى من واجبها ومن مسؤولياتها أن تبقى منفتحة وأن تستخدم وسائل الاتصال للتعريف بآرائها بشأن عدد من المشكلات لدى حكومة وشعب افريقيا الجنوبية . وعلى هذا النحو ، نحن نأمل أن سياسة الفصـل العنصرى سوف تنتهي دون عنف ، لأن العنف ليس أسلوبا شرعيا لتحقيق التغيرات في افريقيا الجنوبية أو للابقاء على الوضع الراهن .

ولن أسترسل في ذكر التفاصيل بشأن التحفظات والشكوك المختلفة التي دعت مجموعة بلادنـا الى أن تصوت على النحو الذى شرحته بشأن مشروعات القرارات هذه ، لأننا رأينا أنه من الملائم لوقامت بذلك كل دولة بنفسـها . وانني أود أن أتوجه بنداء عاجل الى الدول المشاركة في تقديم مشروعات القرارات مستقبلا ضد الفصل العنصرى لكي تأخذ في الاعتبار وجهات نظر جميع الدول حتى يمكـن أن تتم الموافقة عليها بالاجماع . ان مثل هذا الاقرار الجماعي سيكون له تأثير أعظم . ومن ثم ، فـــان افريقيا الجنوبية سوف تراعي آراء الامم المتحـــدة .

السيد ماتاني (بابوا غينيا الجديدة) (الكلمة بالانكليزية) : بيد و مما استمعنا اليه من الممثلين الموقرين لمختلف الامم فيما يتعلق بسياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ليس فقط في

Digitized by UNOG Library

هذه الدورة بل وأيضا ، منذ عام ١٩٤٨ ، يتضح تماما أنه لم يبق هناك أى مجال لابداء آراء واقتراحات أخرى . وبعبارة أخرى ، فان الموضوع قد بحث على نحو دقيق شامل كامل ، ولكن لم يمكن التوصل الى حلول فعالة . وهناك كثير من الامور الواضحة بالنسبة لنا ، وهي كما يلي : أولا ، ان سياسة الفصل العنصرى في افريقيا الجنوبية رديئة للغاية . ثانيا ، ان الذين يمارسون تلك السياسات يجب أن نعتبرهم مرضى في عقولهم . ثالثا ، هؤلاء الناس يجب أن نعتبرهم لا يحسون بأى شعور انساني ازاء أى كائن بشرى آخر . ومن ثم ، يجب أن نعتبرهم يعيشون في عالم فاقد الحساسية غير واقعي .

فاذا كان كافة أبناء شعب افريقيا الجنوبية سوف يعيشون في سلام وعدالة ، فيجب ازالة سياسة الفصل العنصرى لا في ظرف ثلاثين عاما ، فقد انتظرنا ثلاثين عاما ، ولا في ظرف عشر سنوات أو خمس سنوات ولكن الآن . ان الذين اشتركوا منذ وقت طويل في نضال الفصل العنصرى يوافقون على أنه اذا ازيلت تلك السياسات الآن ، فان هذه الخطوة سوف تعتبر في هذه الحالة معجزة . ومن ثم ، فانه يجب اعداد خطة جديدة ويجب أن تتابع من أجل الاستئصال التام لسياسات الفصل العنصرى . وعلى هذا النحو أعدت مشروعات القرارات أمامنا اليوم .

وان معظم هذه القرارات بشأن الفصل العنصرى هي خطوات في طريق مستقيم وان وفد بلادى الذى ينبذ تماما سياسة الفصل العنصرى سوف يصوت لصالح معظم هذه القرارات ولكنه سيمتنع عن التصويت على مشروعات القرارات المضمنة في الوثائق التالية : A/31/L.9 المؤرخة ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، A/31/L.10/Rev.1 المؤرخة ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ . وان وفد بلادى سوف يؤيد مشروعات القرارات المضمنة في الوثائق A/31/L.8 المؤرخة ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، A/31/L.13 المؤرخة ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، لاننا نوافق على مبادئها العامة ، ولكننا نود أن يسجل أن لدينا بعض تحفظات على أجزاء صغيرة من مشروعات هذه القرارات .

بارون فون فيخمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى يضم صوته للبيان الذى ألقي في هذه الجمعية يوم ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر من قبل السيد ممثل هولندا الذى تحدث بالاصالة عن الدول التسع في المجموعة الاوروبية وشجب سياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة افريقيا الجنوبية . وفيما يتعلق بمضمون مشروعات القرارات التي عرضت علينا ، فانني أشير الى شرح مشترك لتصويت مجموعة الدول التسع الذى قدم منذ لحظات في هذه القاعة .

Digitized by UNOG Library

واذا كنت قد تحدثت الآن باسم حكومة ألمانيا الاتحادية من أجل أن أعلل صوتي ، فذلك لكي أؤكد على بعض جوانب نظرتنا للفصل العنصري ولكي نعرب عن اهتمامنا الخالص وقلقنا ازاء بعض التهم المحددة التي وجهت لبلادي في أحد مشروعات القرارات والى ما أدلى به بعض المتحدثين من كلمات في النقاش .

Digitized by UNOG Library

اننا نود أن يفهم جميع اعضاء الجمعية العامة لماذا نرى أنه من المؤسف ومن المضر للقضية المشتركة ألا نتوصل الى اتفاق شامل وبدون تحفظ مع الأغلبية . والواقع اننا لو بحثنا بمزيد من الموضوعية مشروعات القرارات لكان من الأسهل تحقيق هذا الاتفاق . ان التطورات الأخيرة بالنسبة للوضع في افريقيا الجنوبية تجعلنا نحس بأمل كبير وقلق شديد في الوقت نفسه .

وفيما يتعلق بزمبابوى هناك تطور في الأحداث يستحق كل شكر وتقدير لمن أسهموا في الاعداد لهذا التطور وهم الولايات المتحدة الامريكية والحكومة البريطانية وكافة الشخصيات الافريقية التي تعمل بصبر ومثابرة للتوصل الى حل سلمي في هذا المجال .

وأما فيما يتعلق بناميبيا فانه يبدو أن كل الأطراف المعنية تتخذ موقفا أكثر واقعية من أجل التوصل الى حل سلمي بما في ذلك مشاركة الأمم المتحدة وسوابو . أما في افريقيا الجنوبية فان هناك وعيا بالعزلة المتزايدة الموجودة في هذا البلد ، ولكن هناك قوة مازالت تعارض الشروع في طريقة تغيير الاتجاهات السائدة هناك . وبدلا من تركيز أنشطتها على الاصلاحات السريعة لازالة التمييز العنصرى عن طريق القوانين والممارسات البشرية فان السلطات هناك تلجأ الى سياسة دكتاتورية للسيطرة على الموقف ، ولكن عملها العنيف ضد المتظاهرين في سويتو قد اثار حنق الرأى العام العالمي في كل انحاء العالم . وهناك ادراك وضح اليوم اكثر من أى وقت مضى لمعنى الفصل العنصرى ، فهو ليس فقط انكارا للحقوق السياسية للأفراد بل هو تمييز شامل بسبب العنصر في كافة مسالك الحياة . ان موجة السخط التي أثارها مبدأ عدم المساواة سوف يكتسح سياسة الفصل العنصرى . واننا نأمل أن نكون غير بعيدين عن تحقيق ذلك الآن .

وبالرغم من أننا نفهم — في هذه الظروف — غضب وسخط كثير من الافريقيين الذين استنتجوا أن العنف وحدة هو الذى سيقضي على الفصل العنصرى الا أن حكومتي ليست مقتنعة بأن اللجوء الى العنف هو الحل الوحيد الذى يوصى به .

اننا نحاول التوصل الى تسوية سلمية للمشكلة ، وان الذين يناهضون الفصل العنصرى سواء في داخل أو خارج البرلمان في افريقيا الجنوبية — رغم قلة عدد من يناهضون الفصل العنصرى في داخل البرلمان — فانه يمكنهم أن يعتمدوا على التأييد الذى نستطيع أن نقدمه لهم . ان جمهورية

Digitized by UNOG Library

المانيا الاتحادية قد شرحت موقفها في ٢٨ أيلول/سبتمبر كما أن السيد ممثل هولندا قد شرح موقفنا ايضا في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر . ومنذ عدة ايام فاننا قد أكدنا من جديد هذا الموقف بتأييد القرار الخاص بدولة الترانسكي المزعومة . كما اشتركنا في وضع قرار بشأن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لافريقيا الجنوبية .

والواقع ان موقف بلادى يعكس طريقة التفكير لدى الرأى العام في بلدنا . ان أحد المندوبين في هذه المناقشة والذى أثنى على المظاهرات التي نظمت في مدننا وحركة مكافحة الفصل العنصرى في اطار النقابات ، قد أخطأ عندما قال أن هناك تعارضا بين الرأى العام وبين سياسة الحكومة . والواقع اننا نقر بمغزى هذه المظاهرات والنداءات ولكننا لم نقتنع بذلك بل حاولنا ان ننفذ سياستنا المناهضة للفصل العنصرى في افريقيا الجنوبية عن طريق اتخاذ التدابير الملائمة وأن الخطوط التوجيهية لتلك السياسة يمكن ان نصفها فيما يلي : (أ) الحوار الانتقادى المباشر مع حكومة افريقيا الجنوبية . (ب) حظر شامل على الأسلحة تحت اشرافنا والامتناع عن التعاون في المجال النووى . (ج) معونة شاملة للدول الافريقية في الجنوب الافريقي . (د) رفض دعم الاستثمارات في افريقيا الجنوبية . (هـ) تثبيط كل محاولة لاجراء أى اتصالات في ميادين الرياضة تنطوى على تمييز عنصرى .

ومنذ عدة شهور فان رئيس وزراء بلادى ووزير الخارجية قد أقاما حوارا نقديا مباشرا وتكلما بصراحة مع الشخصيات التي تحكم افريقيا الجنوبية . وقد قمنا بهذا العمل حتى نجعل المسؤولين هناك يحسون بالنتائج الخطيرة لانعزالهم .

والواقع ان حكومة بلادى لا تريد أن تقدم أية اسلحة لافريقيا الجنوبية ومن ثم فاننا نفرض على انفسنا هذه السياسة في كافة القطاعات المتصلة بالنواحي العسكرية . كما أنه لا يوجد هناك أى تعاون عسكرى بين المانيا الفيدرالية وبين افريقيا الجنوبية .

ومنذ عام ١٩٦٣ أى قبل أن تصبح المانيا الاتحادية عضوا في الأمم المتحدة فانها قد فرضت حظرا بعد أن اتخذ مجلس الأمن قرارات بحظر ارسال الأسلحة والذخائر العسكرية والمعدات ، والمركبات ، والانشاءات الخاصة بانتاج المواد الحربية ، الى هناك ، وأعلنا اننا نمتنع عن التعاون

Digitized by UNOG Library

العسكرى مع افريقيا الجنوبية وكررنا ذلك منذ ذلك الحين عن طريق المسؤولين في حكومتي ، وقد التزمنا بذلك بكل دقة . ونظرا للقواعد الشديدة التي نطبقها في هذا الشأن فاننا نؤكد ان افريقيا الجنوبية لم تتلق ولن تتلقى أية اسلحة من المانيا الاتحادية .

كما اني أرفض بقوة ما اشار اليه البعض المرة تلو الاخرى في هذه المناقشة وما ورد في بعض الوثائق من أن هناك تعاونا نوويا بين بلدى وبين افريقيا الجنوبية ، ذلك اننا لم نزود افريقيا الجنوبية بالمفاعلات ولم تتخذ حكومتي أية اجراءات لدعم هذه العلاقات مع افريقيا الجنوبية في ذلك المجال .

ولقد لاحظنا ــ للاسف ، ولأسباب دعائية ظاهرة قصة تقول ان افريقيا الجنوبية أصبحت تسبب تهديدا نظرا لما تتلقاه من أسلحة من مجموعة حلف الأطلسي ، وأن هناك صفقة تمت منذ ثمانية أعوام وهى تعرف بمشروع " ادفوكات" . ولسوء الحظ فانه قد أشير اليها لتبرير هذه الحجج في احدى وثائق اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . ولكنني مرة أخرى أقول اننا نستنكر سياسة الفصل العنصرى غير انني اقول ان كافة الاتهامات الموجهة لحلف الأطلسي أو لبلادى فيما يتعلق بهذا الموضوع قد دحضتها في بياني الذى ألقيته في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر من العام الماضي عندما نوقشت سياسة الفصل العنصرى . ويجب أن أقر بأنني أعرف ان تقرير اللجنة الخاصة قد وردت فيه اشياء قيّمة ولكن بعض المنشورات التي أصدرها مركز مناهضة الفصل العنصرى ليست موضوعية .

والواقع ان حلف الأطلسي هو عبارة عن حلف يحمي أوروبا الغربية ونحن نساهم في تحقيق الاستقرار في الجنوب الافريقي وقد قدمنا معونة للدول الافريقية المستقلة . كما ان هناك برنامجا ثنائيا للتعاون الاقتصادى مع زامبيا وتنزانيا وليسوتو وبتسوانا وملاوى وسوازيلاند . ان بلدى ينفق سنويا مائة مليون دولار لانماء الصناعة والزراعة والهياكل الأساسية والمؤسسات الاجتماعية، كما اننا من بين المساهمين في البرامج المتعددة الأطراف للمعونة الانمائية ، ونحن من أهم من يقدمون الأموال لبرامج المنح الدراسية المخصصة للجنوب الافريقي .

كما اننا نقدم مساهمة حاسمة لتذليل المشاكل الملحة في افريقيا . ونحن لا نقتصر على التصريحات والاعلانات الرسمية بل اننا نتبع سياسة عملية للتعاون مع الافريقيين حتى يحققوا استقلالهم الحقيقي .

Digitized by UNOG Library

ان هذه الصلات المادية والانسانية ، لصالح جميع الدول الافريقية تقريبا ، قد قوبلت بالتقدير من جانب الحكومات الافريقية في علاقاتنا الثنائية . ومن ثم فنحن لا نجد سببا لماذا تقوم بعض الحكومات هنا في نيويورك بمهاجمتنا بالاستناد الى بيانات زائفة تقدمها " بعض دول شرقية معينة " والتي هي ايضا تنتمي الى مجموعة الدول الصناعية ولكنها لا تصرف حتى عشر المبالغ التي نخصصها للانماء الاقتصادي لتلك الدول الافريقية . ان هذه المقارنة يجب ان تكون موضعا للتفكير لدى من يرون من الذكاء الاشارة الى " بعض دول غربية معينة " أو الى " دول معينة في حلف الاطلسي " .

ان حكومة المانيا الاتحادية لا تشجع اية استثمارات في افريقيا الجنوبية ، لقد استبعدنا افريقيا الجنوبية من كافة مشروعات دعم الاستثمارات التي طبقت على الدول الافريقية الاخرى . ويعني ذلك انه ليس هناك ضمان رسمي للاستثمارات ، وليست هناك معاهدات لدعم الاستثمارات ، وليست هناك تشجيعات ضريبية وفقا للقانون الضريبي لمساعدة الانماء ، وليس هناك تشجيع للمشروعات المشتركة التي تقوم بها المؤسسات الالمانية مع الهيئات الاخرى في بلد اجنبي . ولما كان النظام الاقتصادي لالمانيا الاتحادية يقوم على مبدأ اقتصاد السوق الحرة ، فان حكومتي ستجد صعوبة دستورية في منع القيام باستثمارات خاصة في بلاد اجنبية .

ولكن حكومتي تحاول بقدر الامكان تشبيط الاتصالات في مجال الرياضة مع فرق افريقيا الجنوبية التي تكونت وذلك وفقا للمبادئ الاولمبية القائمة على عدم التمييز . وفي الاحداث الرياضية الاخيرة علمنا ان هناك نجاحا لجهودنا في هذا الصدد . واننا بالطبع نحرص على تأمين حرية الحركة وفقا لما ورد في دستورنا .

وفي ضوء ماقلت ، فانكم تفهمون ان كثيرا من القرارات التي عرضت علينا لا يمكن ان توافق عليها حكومتي حتى ولو كنا نوافق على الاجزاء الرئيسية من مضمونها . ويجب ان أؤكد بشكل خاص اننا نعتبر التهم الموجهة لالمانيا الاتحادية التي وردت في مشروع القرار (A/31/L.8) بشأن حظر الاسلحة التي تذكر اسمنا بالذات لا مبرر لها بتاتا . ولا يمكن أن نقبل ممارسة بعض الدول التي تنتقد أوتستنكر بعض الدول الاعضاء على حدة في هذا المحفل العالمي دون أن يكونوا قد فحصوا الحقائق بكل دقة . ان هذا المنهج من طرف واحد ، منهج تعسفي يتعارض مع الجهود التي تستهدف

Digitized by UNOG Library

التعاون الايجابي الموضوعي والتوفيق بين المصالح في هذه المنظمة العالمية . ويبدو من التعسف ومن السخف ان نعكس الحجج ــ كما أشير الى ذلك في المناقشة في اللجنة الرابعة بشأن البند ٨٧ ــ وأن نعتبر دولة مذنبة الى حين ان تثبت انها بريئة وان نحكم عليها على هذا الاساس .

وبالرغم من قناعتنا بأنه لا يجب أن يمنعنا اختلاف الاراء في هذه الجمعية العامة من القيام بمهامنا ، في استئصال شرور الفصل العنصرى بكافة الوسائل الملائمة لنا ، وكل المشتركين في هذه القاعة يسعون الى تحقيق هذا الهدف بدون أى استثناء .

السيد يوباد أياى (نيبال) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى يدين بشدة التعاون مع النظام العنصرى في افريقيا الجنوبية من قبل أى حكومة من الحكومات . وان جريمة الفصل العنصرى البشعة لن يقضي عليها الا اذا حرم نظام افريقيا الجنوبية العنصرى من اية مساعدة من أى جهة ما في المجتمع الدولي .

ان هؤلاء العنصريون قد عزلوا من بقية انحاء العالم ،ولكنا نحذر من ان هذا النظام الذى يلقى تشجيعات من البعض لاسباب التجارة ودوافع الربح ، وأسباب انانية أخرى هي التي تمكنه من البقاء . ان تفسير اى تعاون مع هذا النظام ليس أمرا غير كريم فقط ، ولكنه أمر يصدم الشعور ، ونحن لا نستطيع أن نفهم بأية صورة من الصور الحجج المضحكة التي يسوقها المتعاونون من اجل الدفاع عن انتهاكهم لقرارات الامم المتحدة . كما اننا لا نستطيع في هذا الصدد الا ان ندينهم ولا نؤمن بما يسوقون من حجج مضحكة .

ان وفد بلادى ، الذى خدم في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى منذ انشائها يدرك تمام الادراك هذه الالتزامات . ومن ثم فاننا اشتركنا في تقديم مشروع القرار ضد الفصل العنصرى ولكننا لم نشترك في تقديم أحد مشروعات القرارات لأن ممارسة التنديد بدولة محددة بالذات ليس امرا معترفا به وغير مقبول .

ومع هذا فاننا لا نعني بذلك أننا نؤيد أى نشاط مضاد لقرارات الامم المتحدة او لما تقوم به من نشاط ، ولهذا السبب فان وفد بلادى لن يكون في موقف التأييد لمشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/31/L.9) بتاريخ أول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ وسوف يمتنع عن التصويت عليه .

Digitized by UNOG Library

السيد جينياك (كندا) (الكلمة بالفرنسية) : ان الوفد الكندى في الكلمة التي القاها في الاسبوع الماضي امام الجمعية العامة ، قد اعلن بجلاء تام ان حكومة كندا ترفض بصورة شاملة وقاطعة سياسة وممارسة الفصل العنصرى والتفرقة العنصرية التي جعلت منها حكومة افريقيا الجنوبية نظاما للحكم . وفي ختام كلمته فان ممثل كندا السيد ستانبرى وجه نداء ملحا من أجل التوصل الى تكثيف وتنسيق جهودنا كأفراد وكجماعات من أجل التأثير على حكومة افريقيا الجنوبية وهيئة الناخبين فيها دون أن تفوتنا اى فرصة للتأثير عليها بكل الثقل الاجماعي للمجتمع الدولي بحيث نحملها على التخلي عن سياسة الفصل العنصرى .

ذلك هو المنطلق الذى بحثت منه حكومتي مجموعة مشروعات القرارات المعروضة علينا ، وان قراءة مشروعات هذه القرارات للاسف الشديد ، قادتنا الى ان نخلص الى ان مظمتنا كانت أو على وشك ان تفقد فرصة فريدة لأن تترجم الى الواقع فرصة عظيمة غير مسبوقة لاتفاق في الراى للمجتمع الدول حول هذه المشكلة .

وفي العام الماضي بالفعل فان هذه الجمعية كانت قد أقرت باتفاق عام في الرأى ، أو بدون اعتراض ستة قرارات ضد الفصل العنصرى . وان كندا من جانبها كانت قد صوتت " في صالح " هذه القرارات الست ، ولكن القرار رقم ٣٤١١ جيم (د - ٣٠) كان قد أثار خلافات كبيرة في وجهات النظر وكان موضع امتناع عن التصويت أو تصويت سلبي من قبل احدى وثلاثين دولة من بينها كندا . وفي هذا العام ، فلقد طلب الينا ان نصوت حول عشرة مشروعات قرارات ، وهذه المشروعات تشكل ثلاثين صفحة وتحتوى تقريبا على حوالي مائة وسبعين فقرة عاملة . وامام هذا القدر الكبير من الوثائق فاننا نشارك الاقتناع الذى عبر عنه ببلاغة كبيرة السيد ممثل المملكة العربية السعودية ،بأن هذا التشتت في تناول القضية لن يعمل الا على اثارة البلبلة في المناقشة واثارة الخلط ، لاسيما وان كثيرا من هذه القرارات تترجم مفاهيم تثير خلافات عميقة في الرأى . صحيح ان احداث العام المنصرم قد اسهمت في زيادة مشاعرنا بالاحباط وقلقنا حيال سياسة الفصل العنصرى ، ولكن لهذا السبب على وجه التحديد نعتقد انه من المهم اكثر من اى وقت مضى ، ان نسمع حكومة جنوب افريقيا وناخبيها الصوت الاجماعي والواضح لهذه الجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

وعلى هذا فبكثير من خيبة الامل ، يلاحظ الوفد الكندى ان لغة كثير من مشاريع هذه القرارات ليست من شأنها ان تؤدى الى الحصول على تأييد الاغلبية من قبل اعضاء منظمتنا ، ولا يمكننا ان نصوت الا لتأييد اربعة من ١٠ نصوص معروضة علينا ، ومن بينها الذى يتعلق بصندوق الامم المتحدة الاستئماني لافريقيا الجنوبية — ونحن أحد مقدميه — ومشروع القرار الخاص بالتضامن مع السجناء في افريقيا الجنوبية ، وحول هذه المسألة الاخيرة فاننا نرى انه من الاهمية البالغة ان نعرف بوجهات نظرنا لحكومة افريقيا الجنوبية . كما اننا نؤيد ، من جديد ، مشروع القرار الذى يندد بالفصل العنصرى في مجال الرياضة . ونحن نأسف لأن مشروع هذا القرار بصيغته المعدلة لم يعد يترك يد اللجنة الخاصة حرة طليقة ، كما كنا نأمل في ذلك ، لكي نحدد أفضل الوسائل لدعم مقاطعة افريقيا الجنوبية فيما يتعلق بالمهرجانات الرياضية .

ولقد قلنا في هذا الصدد ان الخيار الخاص باعلان يرمي الى كسب اعرض التأييد قد يكون افضل الوسائل من أجل خدمة هدفنا المشترك دون أن يؤدى ذلك الى تأخير ، او تعقيدات بسبب اللجوء الى صك قانوني دولي . وفضلا عن ذلك ، اذا كانت بعض احكام مشروع هذا القرار لا يمكن ان تنطبق على الموقف الكندى — مثل ، الفقرة ٣ من المنطوق ، او تختلف الى حد ما مع سياسة كندا فيما يتعلق بالاتصالات الرياضية مع افريقيا الجنوبية ، الا ان حكومتي تعتزم تنفيذ مشروع هذا القرار بالكامل قدر الامكان بما يتمشى مع سياستها الخاصة . وكما سبق ان اعلنا من قبل ، فان هذه السياسة تتمثل اساسا في رفض اى دعم مالي او ادبي الى الابطال الكنديين الذين يشاركون في مسابقات رياضية في افريقيا الجنوبية ، وكذلك ، منع تقديم معونتها لأى مسابقات رياضية كندية تسمح باشتراك افريقيا الجنوبية . ومع ذلك ينبغي ان اضيف ان حكومتي ليست مستعدة لان تقيد حرية الكنديين في السفر الى الخارج .

وفيما يتعلق ببرنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.11 ، فاننا نعرب عن تأييدنا للخطوط العريضة لهذا البرنامج .

وبالاشارة الى حظر ارسال الاسلحة الى افريقيا الجنوبية والوارد في الوثيقة A/31/L.8 ، فيود وفد بلادى ان يذكر ، في هذا الصدد ، ان الحكومة الكندية تطبق بالفعل حظرا على بيع العتاد العسكرى الى افريقيا الجنوبية منذ عام ١٩٦٣ ، وقد وسعت نطاق تطبيق هذا القرار في

Digitized by UNOG Library

١٩٧٠ على تصدير قطع الغيار بالنسبة لمثل هذا العتاد ، وذلك وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الامن . ونحن اذن نضم صوتنا الى الأهداف الرئيسية لمشروع هذا القرار . ومع ذلك ، فاننا نرى انه ينبغي ان نمتنع عن التصويت على هذا النص ، نظرا لتحفظاتنا بالنسبة للاشارة للجوء الى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، لأن مثل هذه الاشارة تعد ذات خطورة كبيرة بطبيعتها . وفضلا عن ذلك ، فاننا لا نؤيد المزاعم التي لا أساس لها والتي ضد البلاد الستة المذكورة في الفقرتين الرابعة والسادسة من فقرات الديباجة . ومن جانبنا فاننا نعتبر انه ليس من المعقول ان يعد عملا غير مسؤول ان نلقي مسؤولية دليل البراءة على ما يسمى بالمتهمين ، ونحن في حاجة الى وثائق تقرر الوقائع في هذا المجال .

والآن انتقل الى مشاريع القرارات التي لا يستطيع وفد بلادي ان يؤيدها .

اننا نعارض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.9 and Corr.1 الخاص بالعلاقات بين اسرائيل وافريقيا الجنوبية . ولقد بينا بوضوح من قبل معارضتنا لأى تعاون عسكرى مع افريقيا الجنوبية ، او نقل اسلحة اليها من اية دولة ، وفي هذا الصدد ، فاننا نتفق مع الفقرة الثانية من الديباجة لأنها تبدو لنا متصلة بالموضوع . ومع ذلك ، فان مشروع هذا القرار يتناول في جزء المنطوق منه العلاقات بين دولة ودولة . ونحن لا نعتقد ان الدول التي تنتهج سياسات مختلفة عن تلك التي تدعو اليها الجمعية العامة في هذا الصدد ، يجب ان نتعرض لادانة في هذا الامر . حقا ، ان اسرائيل ليست هي الدولة الوحيدة التي تقيم مثل هذه العلاقات مع افريقيا الجنوبية . ومن ثم فاننا سوف نعارض مشروع القرار المذكور .

وبنفس الطريقة ، فاننا سوف نمتنع عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.12 الخاص بالتعاون الاقتصادى مع افريقيا الجنوبية . ان حكومتي قد انتهجت كقاعدة ان تمارس تجارة البضائع المدنية مع كل بلاد العالم ، باستثناء روديسيا ، تقديرا منها بأن ممارسة التجارة العادية والعلاقات التجارية مع بلاد اخرى لا يشكل بأى حال من الأحوال تأييدا مقدما لسياساتها . وعلى ذلك ، لا يمكننا ان نقبل ان يشكل وجود علاقات اقتصادية نوعا من التعاون او تشجيعا لسياسة الفصل العنصرى . وهذا ينسحب كذلك على مشروع القرار الخاص بالاستثمارات الجديدة ، والذى سوف نمتنع عن التصويت عليه ايضا .

Digitized by UNOG Library

وبالنسبة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.13 ، وهو مشروع القرار الشامل الخاص بالموقف في افريقيا الجنوبية ، فاننا نجد انفسنا كذلك ، مثل العام الماضي ، نعارض كثيرا من احكامه وتوصياته . ان الكلمات التي وردت في بياننا خلال الاسبوع الماضي حول الفصل العنصرى وملاحظاتنا السابقة لا تثير اى شك في هذا الصدد . ومن ثم فاننا سنصوت ضد مشروع هذا القرار . ومع ذلك ، فيود وفد بلدى ان يؤكد اننا نؤيد بصفة خاصة الفقرة ١٢ من المنطوق في مشروع القرار والرامية الى تسهيل المعونة اللازمة من أجل تمكين ليسوتو وبلدان أخرى على حدود افريقيا الجنوبية من أن تحصل على تسهيلات تعليمية من أجل مجموعة الطلاب اللاجئين من افريقيا الجنوبية ، والذين يتزايدون باستمرار .

واخيرا ، فاننا سوف نمتنع عن التصويت على برنامج العمل لمكافحة الفصل العنصرى . اننا نتفق ، بصفة عامة ، مع كثير من جوانب برنامج العمل المرفق ، ولا سيما الفقرات المتعلقة بالتدابير الحكومية ، الخاصة بالتعاون النووى والعسكرى ، واللقاءات الرياضية ، ونشر المعلومات وتقديم المساعدة الى الأشخاص المضطهدين في افريقيا الجنوبية . ومع ذلك ، فاننا نجد انفسنا مختلفين من حيث الجوهر مع المواد التي تتعلق بالاتصالات الطبيعية بين دولة واخرى ، والمشار اليها في الفقرة ٢١ (أ) ، (ج) ، (د) ، و(هـ) . وفضلا عن ذلك ، فاننا لا زلنا نواجه صعوبة في جوانب اخرى من مشروع هذا القرار .

وفي الختام ، ارجو ان اوضح ان الحكومة والشعب الكنديان ، يرفضان اية عبارات في مشاريع القرارات المعروضة علينا والتي تشير الى أن الحالة في افريقيا الجنوبية يجب اعتبارها حالة استعمارية . ونحن نعتقد ، بالاحرى ، ان ما يسود في الآونة الراهنة في افريقيا الجنوبية هو موقف يستدعى التعاون العاجل من قبل كل الافريقيين الجنوبيين تأمينا لقيام مجتمع جديد قائم على العدالة .

Digitized by UNOG Library

السيد هارى (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، لقد جمعنا - بناء على طلبك - تعليلات التصويت من جانبنا على مشاريع القرارات هذه ، في تعليل واحد نقدمه قبل التصويت . ونأمل في مناسبة أخرى ، اذا اضطررنا لسوء الحظ الى بحث مشكلة الفصل العنصرى ، ان يكون هناك تجميع لمشاريع القرارات نفسها في عدد أقل .

لقد أعلن وفد بلدى دون لبس ، أثناء النقاش ، مقت الحكومة الاسترالية لسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة أفريقيا الجنوبية . ونأمل أن يركز على النقاط التي يمكن أن نتفق عليها جميعا . ولكن بعض القرارات للأسف لم تحقق هذا الهدف ، ويجب أن أعلل تصويت استراليا على ثلاثة منها .

الأول ، وهو وارد في الوثيقة A/31/L.12 ، " التعاون الاقتصادى مع أفريقيا الجنوبية ". وقد درسنا مشروع القرار بعناية كبيرة . انه يثير مشاكل ذات أهمية اقتصادية وحيوية بالنسبة لعدد كبير من الدول في مختلف بقاع العالم . كما أنه يثير مسائل هامة تتعلق بالمبادئ . ويطلب الينا جميعا أن نبحث مدى التزامنا لوضع حد لنظام الفصل العنصرى في أفريقيا الجنوبية . ان الصعوبات العملية الناشئة عن هذا القرار ، والمبادئ الواردة فيه ، لا يمكن أن نمر عليها مرورا عابرا . فقد أكدنا خطورة الوضع في أفريقيا الجنوبية . كما استنكرنا لجوء حكومة أفريقيا الجنوبية الى العنف ، ولا نرى أى نهاية مباشرة للمعاناة هناك . ولكننا يجب ان نتحدث بصراحة حول مشروع هذا القرار ، ونبحث بعناية ما فيه من تحديات لنا .

ان مشروع القرار ، يقترح عددا من الاجراءات ، مثل عزل أفريقيا الجنوبية اقتصاديا . ويبدو أن مشروع القرار قد حرر على نحو يوحي بأن لبعض البلاد نظاما اقتصاديا تجاريا معينا مع أفريقيا الجنوبية ، أو على الأقل بأن لعلاقاتها الاقتصادية مع أفريقيا الجنوبية أهمية أكثر من غيرها . ولكننا نعرف جميعا أن الوضع غير ذلك . ان أفريقيا الجنوبية تساهم على نحو عام في التجارة العالمية ، ولكثير من الدول علاقات اقتصادية بها . ولو أنه من الصعب في هذا الموقف ، الا أن من الضرورى أن نميز بموضوعية بين المصالح الاقتصادية المشروعة في الاقتصاد الافريقي ، وبين الأنشطة التي تستهدف دعم نظام الفصل العنصرى وتقويته . وأعتقد أن هذا الموضوع لم يبحث على نحو كاف في مشروع القرار . وبجانب مسألة المبدأ ، فاننا نشك فيما اذا كان مشروع القرار ، يمكن أن ينفذ

Digitized by UNOG Library

كليا من قبل من لهم علاقات هامة مع أفريقيا الجنوبية . والواقع أنه اذا كان استنكار العلاقات الاقتصادية مع أفريقيا الجنوبية هو الحل الوحيد للتسوية السلمية ، فعندئذ ، يجب أن يدرس هذا الموضوع حتى نعرف ، ما هى المساهمة الأجنبية في العلاقات الاقتصادية مع أفريقيا الجنوبية التي قد تكون لها مبرراتها . وعلى هذا النحو ، فان ذلك سيكون أساسا لاتخاذ قرار له أهميته فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادى مع أفريقيا الجنوبية .

ولكن مشروع القرار لا يبحث تلك المسائل بحثا عميقا ، بل لعله يتحاشاها ، ومن ثم فاننا مضطرون للأسف للامتناع عند التصويت عليه .

ثانيا ، أود أن أشير بايجاز الى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.8 ، " حظر ارسال الأسلحة الى أفريقيا الجنوبية " ، ان موقف حكومة استراليا واضح تماما من حيث تزويد أفريقيا الجنوبية بالأسلحة . ولقد أكدنا ، أن الاسلحة الاسترالية ، لن تساهم في تسليح حكومة أفريقيا الجنوبية ، كما أكدنا أنه ليس هناك ، ولن يكون هناك تعاون عسكرى بين استراليا وأفريقيا الجنوبية. ولكن مهما كانت مشاعرنا ، فان لمجلس الأمن ، ولمجلس الأمن وحده أن يحدد وجود أى تهديد للسلام والأمن العالميين ، ولمجلس الأمن وحده ان يقرر ما هى الاجراءات التي يجب أن تتخذ في هذا الصدد ، كما ورد ذلك في الفصل السابع من الميثاق .

ان استراليا ، تعتقد أن الأهداف الاساسية لجميع القرارات المتعلقة بالفصل العنصرى في أفريقيا الجنوبية ، يجب أن تحظى باتفاق رأى بقدر الامكان ، حتى تشعر أفريقيا الجنوبية بمدى انعزالها في المجتمع الدولي . ولذلك يجب أن يكون هدفنا الرئيسي ، تركيز الاهتمام على أفريقيا الجنوبية ، وليس صرف الاهتمام عنها عن طريق اشارات انتهازية لدول أخرى ، واستخدام لغة غير موفقة تصرفنا عن الأهداف التي ننشدها . ومن ثم ، فاننا مضطرون للأسف للامتناع عن التصويت على هذا القرار أيضا .

وأخيرا ، أود أن أشير بايجاز الى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.10 ، " الفصل العنصرى في ميدان الألعاب الرياضية " . وتدرك استراليا ، كما أعتقد أننا نحن ندرك ذلك ـ أن التشريعات الداخلية والاجراءات ـ فيما يتعلق ببعض النقاط المفصلة في مشروع القرار قد تحدد حجم وتوقيت التدابير التي يحتمل أن تقوم بها الحكومات . ولكن مشروع القرار المعروض علينا ، يتمشى في

Digitized by UNOG Library

الواقع مع السياسة الاسترالية المستقرة ، ويسرنا نحن في الواقع روح اتخاذ العمل البناء ضـــد الفصل العنصـــرى ، أن نؤيـده .

السيد غوتيريز ماشياس (المكسيك) (الكلمة بالأسبانية) : ان وفد بلادى ، لـم يوضح فقط ، أثناء المناقشة العامة بشأن البند ، استنكارنا للفصل العنصرى ، بل ذكر أيضا أننـا قد اتبعنا سياسة واضحة ، وفقا لقرارات الامم المتحدة ، متخذين اجراءات ضد الدول ، مثل أفريقيا الجنوبية ، التي تتبع سياسة عنصرية كجزء من نظامها .

وعلى ذلك ، فان المكسيك قد صوتت ، في اللجنة الثالثة ، في صالح القرار الوارد فـي الوثيقة A/C.3/31/L.16/Rev.1 بشأن البند " ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم الى الانظمة الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي من آثـار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان " الذى يذكر ما يلي في الفقرة العاملة الثالثة :

" وتدين بشدة تواطؤ جميع الدول التي تبقي على تعاونها مع الانظمة العنصرية في الجنوب الافريقي أو تتمادى فيه ، ولاسيما منها فرنسا ، وجمهورية ألمانيا الاتحاديـة ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الامريكية ، واسرائيل ، واليابان ، بالاضافة الـى المصالح الاقتصادية الاجنبية ، وخاصة تعاونها مع تلك الانظمة في الميادين الاقتصاديـة والعسكرية والنووية " .

وعلاوة على ذلك ، فسوف تصوت المكسيك مؤيدة مشروع القرار المعروض علينا والوارد فـي الوثيقة A/31/L.12 ، الذى يستنكر كل أشكال التعاون الاقتصادى مع أفريقيا الجنوبية .

Digitized by UNOG Library

وعلى كل حال ، فان وفد المكسيك سوف يمتنع عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L. لأننا لا نستطيع أن نوافق على اقتراح يشير الى بلد واحد ، مما يبدو متعارضا مع المعيار الذى استلهمت منه مختلف مشروعات القرارات الأخرى .

السيد شافيز (غرينادا) (الكلمة بالانكليزية) : ان غرينادا تعترض بكل قوتها على الفصل العنصرى وكافة أشكال التفرقة العنصرية ، والعنصرية والنعرات القومية جميعا . ونحن نتوق الى أن لا يكون هناك مثل هذه التفرقة في بلادنا . وهي غير قائمة هناك بالفعل .

ولهذه الاسباب فاننا نأسف لأن صياغة بعض مشروعات القرارات هذه لا تمكن هذه الجمعية العامة من التوصل الى اتفاق عام في الرأى . ونرجو أن تأخذ مشروعات القرارات المقبلة في الاعتبار حقيقة أن قرارات الجمعية العامة لها انعكاسات وآثار أكبر . وآثار مفيدة لو أنها حظيت بتأييد كل أعضاء الأمم المتحدة .

اننا لا نؤمن بالادانة الانتقائية . ونؤمن بأن المبادئ الخلقية والقانونية التي تقوم عليها هذه المنظمة ينبغي أن تكون منطبقة على الجميع . وبالتالي فاننا لا نعتقد أن الادانة الانتقائية ينبغي الموافقة عليها . وفضلا عن ذلك فاننا لا نعتقد في الادانات الظالمة أو غير المنصفة بالنسبة لبعض الاعضاء الذين اتهموا في بعض من مشروعات القرارات هذه بأعمال عنف لم يرتكبوها .

ولهذا فاننا نضم صوتنا الى البيانات التي ألقيت هنا من قبل ممثلي كل من هولندا باسم مجموعة الدول التسع ، واستراليا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وبالرغم من ذلك فقد لا نوافق على تصويتهم النهائي على مشروعات القرارات هذه . ونحن نشعر أن أسباب تصويتهم مفهوم تماما وله ما يبرره .

ونحن لا نعتقد أن القوة هي الحل لمشكلة الفصل العنصرى ، ونحن نأمل ونصلي من أجل أن يسود صوت العقل وان تبذل كافة الجهود الدولية للتوصل الى حل مرض لهذه المشكلة ونحن ندعو كافة الدول من أجل الاسهام معا لوضع نهاية لشر الفصل العنصرى . وفي هذا الشأن فاننا نعتقد أن العقوبات الاقتصادية والقيود المفروضة على العلاقات الاقتصادية الطبيعية ضد دولة تفرض عبئا أثقل على سكان مختلف البلاد ولا تسهم الا بصورة ضئيلة جدا في اقامة السلم والعدل في العالم .

ان التصويت الايجابي لغرينادا فيما يتعلق ببعض مشروعات القرارات هذه يجب أن يفسر على أنه ادانة للفصل العنصرى ، ولكنا لا نؤيد بعض أجزاء من مشروعات القرارات التي — انتقائيا أو بغير انصاف — تدين أية دولة .

Digitized by UNOG Library

ولهذا فان غرينادا سوف تصوت ايجابيا لصالح مشروعات القرارات التي ـ في رأينا ـ تتعلق مباشرة بمشكلة الفصل العنصري . وسوف تمتنع عن التصويت على تلك التي ترى أنها تدين دولة معينة بطريقة انتقائية .

السيد هيرتزوج (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفدي قد أوضح موقفه تماما خلال هذه المناقشة وفي مناسبات أخرى بشأن موقف اسرائيل من الفصل العنصري ، وقد قال نائب رئيس وزراء بلادي ووزير الخارجية السيد ايجال آلون أمام هذه الجمعية العامة :

"ان العنصرية والتمييز العنصري ، في أية صورة كانت ، بما في ذلك الفصل العنصري تمقتها بلادي وشعبي . وان المبادئ الاساسية لليهودية لا تتمشى اطلاقا مع أي شكل للعنصرية والتمييز العنصري " (A/31/PV.22, p.57)

ومع ذلك ، عند تبرير تصويتنا ، اسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى ملاحظات قليلة سبق أن أبديتها فمن المؤسف أنه بدلا من التوصل الى اتفاق عام في الرأي بشأن موضوع يتطلب مثل هذا الاتفاق ، كما أشار الى ذلك عدد من المندوبين صباح هذا اليوم ، لم يعد ممكنا مرة أخرى هذا العام القيام بذلك لأن الوفود العربية أدخلت في المناقشة نقاطا ليست ذات صلة بالموضوع ولوجود نغمة نشاز وهي النتيجة الحتمية لمثل هذه التدخلات .

انهم ليسوا مشغولين فقط بتمزيق بعضهم البعض في الشرق الأوسط بالرغم من اتفاقاتهم المختلفة في هذا الصدد ، بل انهم لن يرتاحوا حتى يمزقوا هذه المنظمة أيضا .

لقد حاول العالم الافريقي أن يحقق النذر اليسير من اتفاق الرأي في مسألة الفصل العنصري ، ولكن الدول العربية ـ وفقا لاسلوبها التقليدي الذي يزدري العالم الافريقي ـ اختارت أن تلحق الضرر بأية امكانية للتوصل الى اتفاق في الرأي بشأن أمر يحرص عليه الافريقيون من صميم قلوبهم . لقد دفعت العرب خصوماتهم القديمة وأحقادهم وأسلوبهم غير المنطقي وغير الناضج ليتجاهلوا مصالح العالم الافريقي لكي يحققوا هدفهم بهدم دولة عضو بغض النظر عما اذا كان مثل هذا التحيز ينطلق ضد العنصرية والتفرقة العنصرية أم لا .

فلماذا يهتمون مادام الكثيرون منهم قد كتبوا في مبادئ دساتيرهم وبنوا قوانينهم على العنصرية والتمييز العنصري . قوانين تدعو الى التمييز بين الآخرين وضد اليهود ، ضد النساء وضد السود .

Digitized by UNOG Library

ولا يدهشنا كثيرا انهم في أعمالهم الحتمية التي تتسم بالنفاق يرون أن نضال الشعب الأسود مجرد فرصة لمحاولة تحقيق أغراضهم الضيقة والهدامة في هذه المنظمة .

وفي العام الماضي نجحوا في ابعاد جزء هام وكبير من العالم وجعلوه لا يشترك في عقد العمل لمناهضة العنصرية والتمييز العنصرى . ومازالوا يواصلون القيام بذلك في هذا العام . ان الدول العربية قد هاجمت اسرائيل في هذه المناقشة . وأولئك الذين يرفعون أصواتهم في هذه المناقشة ليهاجمونا هم نفس الدول التي لا تهتم بتاتا بتقدم النضال ضد العنصرية والتمييز العنصرى في العالم . ان كثيرا من القادة الافريقيين والكتاب الافريقيين قلقون - كما سبق أن أشرت - ازاء هذه الجهود الجديدة للاستعمار الجديد التي يبذلها عدد من الدول الأعضاء ، ويحاولون فرض رغباتهم على الافريقيين في أمور لا تتعلق بالعالم الافريقي . وهم يدلون بوعود لا ينجزونها بتاتا ، ويصدرون تهديدات تعتبر عدوانا على السيادة الوطنية ضد دولة حاربت من أجل السيادة ، ويسلكون في المؤتمرات الدولية - مثل هذا المؤتمر - وكأنهم يمتلكونها ، دون أية مراعاة للمشاعر الوطنية والكرامة الوطنية والسيادة الوطنية .

ان الممثلين العرب قد تناولوا موضوعا قريبا من قلوب زملائنا الافريقيين وحولوه الى مناقشة عقيمة لمشكلة الشرق الأوسط ، كما أنهم بذلك في كل مناسبة .

ولو أننا أجرينا مناقشة في هذا المحفل اليوم بشأن الاجراءات اللازمة لمنع انتشار مرض قتّال فان الوفود العربية ستحول المناقشة الى نقاش عن مشكلة الشرق الاوسط ، وسوف يستمر النقاش حتى يقضي المرض على سكان العالم .

وفي هذا الشهر لدينا أو سيكون لدينا على الأقل ١٢ مناقشة في هذه المنظمة بشأن جوانب مختلفة لمشكلة الشرق الاوسط . وفي العام الماضي خصص نصف وقت الجمعية العامة - وفقا لرئيس الدورة حينئذ - لمشكلة الشرق الاوسط . أفلا يستحق اخواننا الافريقيون أن يعالجوا مشكلاتهم فقط دون أن يدفعوا - في كل مناسبة تحت ضغط العرب وتهديدهم - الى اخضاع تلك المشكلات للمشكلات التي تريد الدول العربية مناقشتها .

Digitized by UNOG Library

لا أستطيع أن أفعل شيئا أكثر من أن أسأل : الى متى سوف تستمر هذه الأوضاع غير المعقولة ، والتي تسخر من هذه المنظمة ، والتي تجعلها تفقد هيبتها امام العالم المتحضر ؟ كيف نقبل هـذا النفاق الذى يسمح للعرب ولشركائهم بأن يوفقوا بين مالا يمكن التوفيق فيه ، وأن يتهموا الآخريـــن بما يقومون به هم على نحو ظاهر . وما هو أكثر من هذا أن ينجحوا في ذلك .

لدينا هنا مشروع قرار قدم لهذه المنظمة ، بشأن الفصل العنصرى ، وهـو وارد في الوثيقة A/31/L.9 وقد حررته العراق وقدمته ليبيا ، لادانة اسرائيل بسبب جرائم اتهمت بها اسرائيل ، بينما تعتبر الدول العربية المتهم الرئيسي فيها . وفي مناسبة اخرى شرحت كيف دخل عالم اليس العجيـب الى هذه المنظمة . ولماذا لا يقومون بذلك ؟ فطالما تستمر العربية السعودية تتفاوض مع بريتوريـــا لتحصل على الذهب مقابل النفط بمبالغ تصل الى مئات الملايين من الدولارات ، وتقوم بصفقـــات التبادل المذكورة ، وطالما كانت الاسرة المالكة في الكويت توسع ممتلكاتها فـي شركة لندن وروديسيا كوربوراشن ، وتتاجر وتقوم باستغلال المناجم في روديسيا ، وجنوب افريقيا . وطالما كان النفـــط العراقي يرسل من البصرة الى افريقيا الجنوبية ، وطالما كان المستثمرون العرب يقدمون مائة مليـــون راند لاثنين من المعازل ، وفقا لما أعلنه المسؤولون في حكومة افريقيا الجنوبية . وطالما كانت مصـــر توثق العلاقات الاقتصادية مع افريقيا الجنوبية ، بعد رحلات سرية تمت في كلا الاتجاهين . وطالمـا كان السيد فورستر يشعر بقدر من الثقة تجعله يعلن — وفقا لما نشرته النيويورك تايمز في ١١ نيسان/ ابريل ١٩٧٦ — أنه لا يتوقع حدوث أى ضرر بالعلاقات بين بلاده وبين العرب الذين يزودونه بالبترول . ووفقا للنشرة الصحفية الشهرية لرابطة الأمم المتحدة ، في عددها الشهر الماضي ، فان قائمة الـدول التي تتعاون اقتصاديا مع افريقيا الجنوبية طويلة ، وهى تكاد تكون متعادلة مع عدد الدول التي تعلن عن عدائها لنظام الفصل العنصرى وطالما استمر ذلك وما هو أكثر من ذلك — ولدينا مجلدات صدرت عـن هذه المشكلة — في هذا اليوم الأخير من عالم اليس العجيب أن تدان اسرائيل . والواقع ان هـــذا هو ما يدور في احدى فصول رواية أليس في حفلة الشاى التي ينظمها صانع القبعات .

ولكن ما هو الهدف من وراء ذلك ؟ ان الهدف هو مهاجمة اسرائيل ، لأن الوفود العربيـــة قررت ذلك ، ان تجارة اسرائيل مع افريقيا الجنوبية تمثل خمسي واحد في المائة من حجم تجارتها .

Digitized by UNOG Library

والباقي البالغ تسعة وتسعين وثلاثة أخماس في المائة يجرى مع معظم الدول الممثلة هنا في هذه القاعة ولكن ليست هناك أهمية لذلك ، ان اسرائيل متهمة بتدريب القوات الافريقية الجنوبية المسلحة. ولا تعطى أية أهمية للتصريح الرسمي الذى أنكر فيه وزير دفاعنا ذلك في برلماننا ، الكنيست . اننا قدمنا معونة اقتصادية وتقنية وثقافية وزراعية واجتماعية الى الدول الافريقية الناشئة الحديثة دون أن يعلق على ذلك أية أهمية ، ان مثل هذه المساعدة مستمرة للدول الافريقية ، حتى في غياب العلاقات الرسمية .

ولكن المهم هو أن المندوبين العرب قرروا استنكار اسرائيل . هذا هو المهم هنا . أما الحقائق لا أهمية لها . وقد اشرت الى ان معهد لندن للدراسات الاستراتيجية قد أورد قائمة مفصلة للأجهزة والأسلحة التي تستخدم في افريقيا الجنوبية وهى قائمة طويلة للغاية ، وليس بينها أى عنصر قدمته اسرائيل لها . ولا أتذكر صدور أى قرار للجمعية العامة تهاجم فيه أية دولة على هذا النحو لأنها زودت افريقيا الجنوبية بهذه الأسلحة على مر السنين .

ان من أتاح للدول العربية فرصة بأن تفرض رأيها في هذه المشكلة ، بالرغم من ضعف موقفها الشديد ، وكان يعتز بهذه القضية قد خانها ، كما ان العرب سيكافئونهم على ذلك بزيادة أسعار النفط بنسبة ١٥ في المائة في المستقبل القريب ، حتى يشلوا حياتهم الاقتصادية أكثر من ذلك وحتى تتمكن الدول العربية من أن تشترى المزيد من الفنادق في لندن ، والمزيد من الذهب في افريقيا الجنوبية .

انني أمثل بلدا صغيرا جدا ، ونحن ممن يدعون الى المساواة في العالم . وانني فخور لحقيقة انني أنتمي الى بلد يتكلم بحرية ، ويكشف النقاب عن كل نفاق ولا يسعى لتحقيق مآرب انتهازية .

انني أود أن اشكر الممثلين لتلك البلدان التي أعلنت أنها لن تؤيد قرارا من جانب واحد ، متحيزا ضد اسرائيل . ولكن ، نظرا لأن هذه المشكلة قد أصبحت مشكلة ضد اسرائيل ، وهى تجهل المشكلات الأخلاقية الخطيرة للفصل العنصرى . ونظرا لأن من أعدوا مشروع القرار ضد اسرائيل مذنبون في جرائم يتهمون بها الآخرين ، ونظرا لأننا ندعى للمساهمة في عمل مخادع شنيع وتصويت

Digitized by UNOG Library

يعتمد على النفاق الدولي ، والزيف دون أى وازع فاننا لن نصوّت على أى قرار أو على أية عملية تشريعية تكشف عن الأعماق التي تردت فيها منظمتنا ، ونحن نحتج على هذه الطريقة الانتقائية غير الأمينة ولن نشترك في التصويت على أى مشروع قرار يعرض على هذه الجمعية بشأن هذا البند .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تشرع الجمعية الآن في اتخاذ مقررات حول مختلف مشروعات القرارات المعروضة عليها .

وأود أن استرعي انتباه الجمعية العامة حول التغيير الذى طرأ على قائمة مقدمي مشروعات القرارات . ان هذه التغييرات لم تعمم بعد في شكل وثائق :

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.6 ترغب اليمن في أن تكون مشاركة فيه .

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.7 ترغب بنغلاديش ، وساحل العاج ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفولتا العليا في أن تكون مشاركة فيه .

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.8 ترغب جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في الانضمام الى قائمة مقدمي مشروع هذا القرار .

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.8 ترغب غابون في حذف اسمها من قائمة مقدمي مشروع القرار .

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.9 ترغب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفولتا العليا في الانضمام الى قائمة مقدمي مشروع القرار .

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.9 ترغب غابون في أن تحذف من قائمة مقدمي مشروع القرار .

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.10/Rev.1 ترغب بنغلاديش وفولتا العليا في الانضمام الى قائمة مقدمي مشروع القرار .

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.11 ترغب بتغلاديش وفولتا العليا في الانضمام الى قائمة مقدمي مشروع القرار .

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.12 ترغب بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفولتا العليا في الانضمام الى قائمة مقدمي مشروع القرار .

Digitized by UNOG Library

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.13 ترغب بنغلاديش وفولتا العليا في الانضمام الى قائمة مقدمي مشروع القرار . كما ترغب غابون في ان تحذف من قائمة مقدمي مشروع هذا القرار .

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.14 ترغب بنغلاديس وفولتا العليا في الانضمام الى قائمة مقدمي مشروع القرار .

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.15 ترغب الدانمرك والعراق وماليزيا والفلبين ورومانيا واليمن في الانضمام الى قائمة مقدمي مشروع القرار .

Digitized by UNOG Library

ان الجمعية سوف تتخذ الآن قرارا حول مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.7 and Add.1-5 الخاص بصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لأفريقيا الجنوبية . وقد فهمت أن الجمعية العامة تود أن توافق على مشروع القرار هذا دون تصويت ، كما حدث في العام الماضي . فاذا لم أسمع أى اعتراض ، فسوف اعتبر أن هذا الاجراء موافق عليه من قبل الجمعية العامة .

اعتمد مشروع القرار (قرار ٣١/٦ باء) .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) سوف نصّوت الآن على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.7 and Add.1-3 المعنون " التضامن مع السجناء السياسيين في افريقيا الجنوبية " . وقد فهمت أن الجمعية العامة على استعداد لأن توافق على هذا المشروع دون تصويت ، كما حدث في العام الماضي . فاذا لم اسمع اى اعتراض ، فسوف اعتبر ان هذا الاجراء موافق عليه من قبل الجمعية العامة.

اعتمد مشروع القرار (قرار ٣١/٦ جيم) .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) ان الجمعية سوف تتخذ قرارا الآن حول مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.8 and Corr.1 and Add.1-3 المعنون " خطر ارسال الاسلحة الى افريقيا الجنوبية " . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الأردن ، افغانستان ، اكوادور ، البانيا ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوغندا ، آيسلندا ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، برباروس ، بلغاريا ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر القمر ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ،

Digitized by UNOG Library

الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، سنغافوره ، السنغال ، سوازيلند ، سورينام ، السودان ، السويد ، سيراليون ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غامبيا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كمبوتشيا ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، هايتي ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ،

المعارضون : المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، بلجيكا ، فرنسا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، هولندا ، الولايات المتحدة .

الممتنعون : اسبانيا ، استراليا ، أوروغواى ، ايران ، ايرلندا ، البرتغال ، جزرالبهاما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، السلفادور ، شيلي ، غابون ، غواتيمالا ، كندا ، كوستاريكا ، ملاوى ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هندوراس ، اليابان ، اليونان .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٠ صوتا مقابل ٨ أصوات وامتناع ٢٠ عضوا عن التصويت (قرار ٣١/٦ دال)*

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) سوف تصوت الجمعية العامة الآن على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.9 and Corr.1 and 2 and Add.1-3 المعنون " العلاقات بين اسرائيل وافريقيا الجنوبية " وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

---

* وبعد ذلك ابلغ وفد غانا الأمانة العامة انه كان ينوى التصويت لصالح مشروع القرار .

Digitized by UNOG Library

المؤيـــدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأردن ، اسبانيا ، افغانستان ، البانيا ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوغندا ، باكستان ، البحرين ، بربادوس ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنـــن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوروندى ، بولندا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا السوفياتية ، جمهوريـة بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهوريـــة الدمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربيـــة الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبيـة ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، السنغال ، السودان ، سيراليون ، الصومال ، الصيـــن ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا بيساو ، الفلبين ، فولتا العليا ، قبرص ، قطر ، كمبوتشيا ، كوبـــا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيـــا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضـــون : استراليا ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، ايرلندا ، آيسلندا ، ايطاليا ، بلجيكا ، الدانمرك ، السويد ، غواتيمالا ، فرنسا ، كندا ، لكسمبـــرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هندوراس ، هولندا ، الولايات المتحدة .

الممتنعـــون : الأرجنتين ، اكوادور ، أوروغواى ، ايران ، بابوا غينيا الجديدة ، البرازيل ، البرتغال ، بوليفيا ، جزر البهاما ، الجمهورية الدومينيكية ، ساحل العاج ، السلفادور ، سنغافوره ، سوازيلند ، سورينام ، شيلي ، غرينادا ، فنزويلا ،

Digitized by UNOG Library

فنلندا ، فيجي ، كوستاريكا ، كولومبيا ، المكسيك ، ملاوى ، نيبـــــال ، هايتي ، اليابان ، اليونان .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٩١ صوتا مقابل ٢٠ صوتا ، وامتناع ٢٨ عضوا عن التصويـــــت .

(القرار ٣١/٦ هاء) .

Digitized by UNOG Library

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) ان الجمعية العامة سوف تتخذ قرارا الآن حول مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.10/Rev.1 and Rev.1/Add.1 and 2, بشأن الفصل العنصري في ميدان الألعاب الرياضية .

ان تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار هذا متضمنة في الوثيقة A/31/321/Add.1 وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الأردن ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، البانيا ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوغندا ، ايران ، ايرلندا ، آيسلندا ، ايطاليا ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، سورينام ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كمبوتشيا ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ،

Digitized by UNOG Library

مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، أوروغواى ، بابوا غينيا الجديدة ، البرتغال ، بلجيكا ، غواتيمالا ، فرنسا ، لكسمبرغ ، ملاوى ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيوزيلندا ، الولايات المتحدة .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٨ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع ١٢ عضوا عن التصويت (قرار ٣١/٦ واو) .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) في الفقرة ٢ من منطوق القرار الذى وافقنا عليه الآن ، قررت الجمعية العامة أن تنشيء لجنة مخصصة لصياغة اتفاقية دولية ضد الفصل العنصرى ، في ميدان الرياضة ، تتكون من الأعضاء الحاليين في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وسبع دول أعضاء أخرى تختار عن طريق رئيس الجمعية العامة على اساس توزيع جغرافي عادل . وسوف اتقدم الى الجمعية بتقرير حول هذه المسألة في تاريخ لاحق .

ان الجمعية العامة سوف تتخذ الآن قرارا حول مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.11 and.Add. 1-3, حول برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى .

لقد ورد خطأ في الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.11. ان السطر الأخير من هذه الفقرة يجب أن يقرأ كما يلي ، " في الفقرات من ٢٩٦ الى ٣٠٢ من تقريرها" .

ان تقرير اللجنة الخاسة بشأن النتائج الادارية والمالية المترتبة علي مشروع القرار هذا متضمنة في الوثيقة A/31/321 .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

Digitized by UNOG Library

المؤيـــدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الأردن ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، البانيا ، الامارات العربيـــة المتحدة ، اندونيسيا ، اوغندا ، ايران ، ايرلندا ، آيسلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنـــن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، جمهوريـــة افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهوريـــــة بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهوريـــة الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهوريـــة لاو الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيـــا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانـــكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، سورينام ، الســـودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمـــان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائيـــة ، غينيا بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كمبوتشيا ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقـــر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوى ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبـــال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

Digitized by UNOG Library

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، أوروغواى ، بلجيكا ، غواتيمالا ، فرنسا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣٣ صوتا مقابل لا شئ ، وامتناع ٨ أعضاء عن التصويت . (القرار ٣١/٦ زاى) .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) ان الجمعية العامة سوف تتخذ قرارا الآن حول مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.21 and Add1-3 المعنونة " التعاون الاقتصادى مع افريقيا الجنوبية" .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، أفغانستان ، اكوادور ، البانيا ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوغندا ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر القمر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافوره ، السنغال ، سورينام ، السودان ، سيراليون ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فولتا

Digitized by UNOG Library

العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كمبوتشيا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، بلجيكا ، فرنسا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة .

الممتنعون : اسبانيا ، استراليا ، اوروغواى ، ايران ، ايرلندا ، آيسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، جزر البهاما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الدانمرك ، سوازيلند ، السويد ، غرينادا ، غواتيمالا ، فنلندا ، كندا ، ليسوتو ، ملاوى ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، اليابان .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٠ صوتا مقابل ٦ أصوات وامتناع ٢٤ عضوا عن التصويت (القرار ٣١/٦ حاء) .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.13 and Corr.1 and Add.1-3 المتعلق بالحالة في افريقيا الجنوبية ، وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الأردن ، أفغانستان ، اكوادور ، البانيا ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوغندا ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر القمر ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سري لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سورينام ، السودان ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كمبوتشيا ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، هايتي ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

Digitized by UNOG Library

المعارضون ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية)، ايرلندا ، ايطاليا ، بلجيكا ، الدانمرك، فرنسا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، هولندا ، الولايات المتحدة .

الممتنعون اسبانيا ، استراليا ، أوروغواى ، ايران ، آيسلندا ، البرتغال ، جزر البهاما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، السلفادور ، سوازيلند ، السويد ، غابون ، غواتيمالا ، فنلندا ، كوستاريكا ، ملاوى ، النرويج ، النمسا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هندوراس ، اليابان .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٠٨ صوتا مقابل ١١ صوتا وامتناع ٢٢ عضوا عن التصويت

[قرار ٣١/٦ طاء]

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.14 and Corr.1 and 2 and Add.1-2 المعنون "برنامج مكافحة الفصل العنصرى" ، وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الاردن ، أفغانستان، اكوادور، البانيا ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوغندا ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، بربادوس ، بلغاريا ، بنغلاديش، بنما ، بنن ، بوتان، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو، تونس، جامايكا ، الجزائر، جزر البهاما ، جزر القمر ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير، زامبيا ،

Digitized by UNOG Library

ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سري لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سورينام ، السودان ، سيراليون ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كمبوتشيا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النرويج ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون ألمانيا (جمهورية — الاتحادية) ، ايطاليا ، بلجيكا ، فرنسا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، هولندا ، الولايات المتحدة

الممتنعون الارجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، أوروغواي ، ايران ، ايرلندا ، آيسلندا ، البرازيل ، البرتغال ، بوتسوانا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الدانمرك ، السلفادور ، سوازيلند ، السويد ، شيلي ، غواتيمالا ، فنلندا ، كندا ، ليبيريا ، ملاوي ، النمسا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هندوراس ، اليابان ، اليونان .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٠٥ صوتا مقابل ٨ أصوات وامتناع ٢٧ عضوا عن التصويت [قرار ٣١/٦ باء] .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وأخيرا ، نأتي الى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.15 and Add.1 المتعلقة بالاستثمارات في افريقيا الجنوبية . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، أفغانستان ، اكوادور ، ألبانيا ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوغندا ، ايران ، ايرلندا ، آيسلندا ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بلغاريا ،

Digitized by UNOG Library

بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، سورينام ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كمبوتشيا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، مليف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان

المعارضون لا أحد .

الممتنعون ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، أوروغواى ، ايطاليا ، بلجيكا ، تركيا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، غرينادا ، غواتيمالا ، فرنسا ، كندا ، لكسمبرغ ، ليسوتو ، ملاوى ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة ، اليابان ،

Digitized by UNOG Library

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٤ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ١٦ عضوا عن التصويت [قرار ٦/٣١ كاف] .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية العامة قد اتخذت الآن قرارات حول جميع مشروعات القرارات ، والآن أدعو السادة أعضاء الوفود الذين يرغبون تعليل تصويتهم .

Digitized by UNOG Library

السيد فينيبوبو (فيجي) (الكلمة بالانكليزية) : ان موقف بلادى حول الفصل العنصرى واضح وغير غامض . اننا ضد الفصل العنصرى ككل ، وفي كل أشكاله ، ومع ذلك نشعر ببعض الصعوبات بالنسبة لصياغة كثير من مشروعات هذه القرارات ، ومع ذلك ، ومع اخذنا في الاعتبار اهداف مشروعات القرارات هذه ، فاننا قد صوتنا في صالح مشروعات القرارات كلها عدا واحدا ، ولو كان هناك تصويت على كل فقرة على حدة بالنسبة لكل مشروع ، لكنا قد امتنعنا عن التصويت .

اما بالنسبة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.9 ، فاننا نجد انفسنا في موقف صعب بعض الشيء . فنحن نشعر ان هذا القرار يفتقر الى الموضوعية والحيادية ، فقد تناول بلدا واحدا في الوقت الذى نعرف فيه ان هناك كثيرا من البلدان لها علاقات تجارية مع افريقيا الجنوبية . ونتيجة لذلك كان يتعين علينا ان نمتنع عن التصويت .

السيد موامبا (ملاوى) (الكلمة بالانكليزية) : ان بلادى ملاوى كما تعرفون من قبل كانت مستعمرة لدولة استعمارية اوروبية ، وبالتالي فان شعب ملاوى يعرف جيدا معنى العبودية السياسية ، ويعرف جيدا مدى المعاناة التي يعاني منها المقهورون من قبل أقلية بيضاء . والواقع ان الاستقلال الحالي لملاوى يعد دليلا عالميا على ازدرائها للعنصرية ، والتمييز العنصرى . وبالتالي ، ونظرا لان سياسات الفصل العنصرى ماتزال تشكل بالنسبة لاشقائنا وشقيقاتنا في افريقيا الجنوبية المعاناة التي عانينا نحن منها من قبل ، فان حكومة بلادى قد عرفت بمعراضتها القوية ازاء هذه السياسات التي تنتهجها حكومة افريقيا الجنوبية ، ليس فحسب بالطرق الدبلوماسية العادية ولكن ايضا عن طريق اتخاذ تدابير ضد حكومة بريتوريا ذاتها . وان رئيس جمهورية ملاوى وحكومتها كررا مرات عديدة هجومهم على هذه السياسات علانية ودون تحفظ .

وان قرارى بالتحدث من اعلى هذه المنصة ، يرجع الى رغبة وفد بلادى في ان يوضح بعض النقاط فيما يتعلق بمشروعات القرارات التي تم اعتمادها في الجلسة العامة بعد انتهاء المناقشة حول " سياسات الفصل العنصرى لحكومة افريقيا الجنوبية " . ان وفد بلادى يرى ان النقاط التالية وثيقة الصلة بالموضوع . اولا ، ان معارضة حكومة ملاوى لسياسة الفصل العنصرى شاملة ودون اى

Digitized by UNOG Library

تحفظ . ثانيا ، ان عزوف وفد بلادى وامتناعه عن التصويت على بعض مشروعات القرارات ، كان امـرا ضروريا نظرا لاننا لم نتمكن من توضيح بعض الاثار الناجمة عن مشاريع هذه القرارات ـ في الوقـــت المناسب ـ وذلك فيما يتعلق ببعض فقرات المنطوق والتي يبدو من وجهة نظرنا ان فيها من العناصر ماهو موضع خلاف . لذلك ، ومن اجل عدم اعاقة تقدم العمل ، فان وفد بلادى لم يسعه الا الامتناع عن التصويت عند ما عرضت مشروعات القرارات تلك على التصويت .

Digitized by UNOG Library

وبرغم أن وفد بلادى يوافق على المضمون العام الوارد في هذه القرارات التي قدمت الينا والتي تم التصويت عليها ، الا أننا لم نتمكن من التغلب على الشكوك التي تثور في بعض فقرات المنطوق .

بالنسبة لنا ، فيما يتعلق ببعض الفقرات المتعلقة ببيع الأسلحة الى أفريقيا الجنوبية ، فقد أشير على وجه التخصيص الى بعض البلدان التي اعتبرت حليفة تقليدية لافريقيا الجنوبية ، فان وفد بلادى يعتقد أن كافة البلدان التي تقدم أسلحة لهذا البلد ، ينبغي أن تسمى ، حتى يمكن للمجتمع الدولي أن يعرف الحقائق برمتها . والواقع أن هناك محادثات جرت في أروقة الأمم المتحدة ، تشير الى أن هناك أنواعا مختلفة من الاسلحة صنعت في كل من الشرق والغرب توجد اليوم في افريقيا الجنوبية . سواء كانت الاسلحة التي تحصل عليها افريقيا الجنوبية ، بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة ، عن طريق بلاد لم تذكر اسماؤها ، فاننا وجدنا أنفسنا مضطرين الى الامتناع عن التصويت . وان وفد بلادى ، لا يمكن أن يوافق على مثل هذا الاسلوب المتسم بالنفاق والتحايل السياسي .

ان مشروع القرار المتضمن في وثيقة الجمعية العامة A/31/L.9 يشير بصورة واضحة الى العلاقات بين اسرائيل وبين افريقيا الجنوبية ، وهذا يعطي انطباعا بأن اسرائيل - واسرائيل وحدها - هي التي تقيم علاقات تجارية مع افريقيا الجنوبية . والواقع أن هذا القرار كان ينبغي أن يشير الى أى بلد له علاقات مماثلة مع افريقيا الجنوبية . وان وفد بلادى يدرك تماما ، حقيقة أن بعض الخزائن في البنوك المركزية ، في تلك البلدان التي تقيم علاقات مع افريقيا الجنوبية ، مليئة بذهب افريقيا الجنوبية شأنها في ذلك شأن افريقيا الجنوبية نفسها ملوثة في سياسات الفصل العنصرى . وان وفد بلادى يدرك كذلك حقيقة أن بعض الأسلحة التي نتحدث عنها هنا قد اتجهت الى افريقيا الجنوبية ، عن طريق تلك البلدان التي لم تسميها هذه القرارات .

وبالنسبة لتطبيق الفصل السابع من الميثاق ضد افريقيا الجنوبية ، فان وفد بلادى يذكر الوفود الحاضرة هنا ، بالاعتراف الصريح الذى قدمته حكومتي على لسان رئيسها في مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية في القاهرة ١٩٦٤ بالنسبة لبلادى وعدم امكانها المشاركة في مثل هذه المقاطعة الاقتصادية ، نظرا لأننا بلد غير ساحلي ، ومتضرر جغرافيا ، ولا يستطيع أن يصمد أمام أى ضغط اقتصادى خارجي . ان اولئك الممثلين الذين يدركون موقف ملاوى في وسط الجنوب الافريقي ، يفهمون ويقدرون موقف بلادى . أما فيما يتعلق بالتزام حكومتي بمبادئ حق تقرير المصير ، والاستقلال

Digitized by UNOG Library

للشعوب المستعمرة ، فانني أود أن أقول ، أن ملاوى تؤمن بشدة بالعمل الايجابي ، ولا تؤمن بمجرد الكلمات الجوفاء .

ان وفد بلادى ، لا يمكنه أن يتفهم البلبلة التي يبدو أنها سادت على أثر اعتبار حكومة افريقيا الجنوبية حكومة غير شرعية ، وذلك رغم قرار الجمعية العامة الذى وصف هذه الحكومة بأنها كذلك ، كما أن القرار الذى اتخذته اللجنة الخامسة ، خلال الاسابيع القليلة الماضية بالنسبة لمسألة تخفيض اشتراك افريقيا الجنوبية في ميزانية الأمم المتحدة ، فان هذا القرار قد ردت عليه لجنة الاشتراكات ، بأن افريقيا الجنوبية تستحق هذا التخفيض ، وبالطبع فان هذه الحكومة ، حكومة مشروعة في منظمة الأمم المتحدة ، وليست حكومة غير مشروعة ، ومن ثم لا يمكن حرمان هذه الحكومة من شرعيتها في معايير منظمة الأمم المتحدة .

ان وفد بلادى ، قد امتنع عن التصويت على القرار الذى يبدو أنه يزيل أى طابع شرعي عن حكومة افريقيا الجنوبية ، ووفقا للمعلومات التي حصلنا عليها خلال مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية ، الذى عقد في جزيرة مورشيوس ، فان هذا الموضوع موضع دراسة في الآونة الراهنة .

ومع ذلك ، فان وفد بلادى يعترف بوجهة النظر القائلة ، بأن حكومة افريقيا الجنوبية الحالية ، لا يمكنها أن تزعم بأنها تمثل الأغلبية الكبرى من الشعب ، ولهذا السبب ، فان وفد بلادى ، لم يؤيد ولن يؤيد ، "سياسات الفصل العنصرى التي تمارسها حكومة افريقيا الجنوبية " .

السيد كانازاوا (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى قد أوضح موقفه في البيان الذى القاه السفير أبى في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر في المناقشة العامة حول هذا الموضوع من جدول الأعمال ، وانني أود من هذا المكان أن أسجل التوضيحات التالية بشأن تصويتنا على القرارات الخاصة بالفصل العنصرى .

أولا ، فيما يتعلق بالقرار الخاص بالحالة في افريقيا الجنوبية الوارد في الوثيقة A/31/L.13 فان وفد بلادى امتنع نظرا لأننا لا يمكن أن نقبل الفقرات التالية : الديباجة ، الفقرة السادسة ، المنطوق ١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، و ١٠ .

ثانيا ، فيما يتعلق بالقرار الخاص بالتعاون الاقتصادى مع افريقيا الجنوبية ، الوارد في الوثيقة A/31/L.12 ، فان وفد بلادى امتنع نظرا لأننا وجدنا من الصعب أن نقبل بعض الفقرات ،

Digitized by UNOG Library

ولكن حكومتي سوف تواصل سياستها ، بعدم تشجيع العلاقات الاقتصادية مع افريقيا الجنوبية ، وقد قام السيد السفير آبى بالاشارة الى ذلك في بيانه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر .

ثالثا ، ان وفد بلادى امتنع على القرار الخاص بحظر ارسال الاسلحة الى افريقيا الجنوبية الوارد في الوثيقة A/31/L.8 نظرا لأن لدينا شكوكا بشأن ملاءمة التدابير المقترحة ، ولكن كما قال السفير آبى أثناء المناقشة العامة في البند الحالي ، فان حكومتي سوف تواصل التنفيذ الدقيق لحظر ارسال الاسلحة الى افريقيا الجنوبية .

وأخيرا ، فان وفد بلادى قد انضم في اتفاق الرأى بشأن القرار الخاص بالتضامن مع المسجونين السياسيين ، في افريقيا الجنوبية ، الوارد في الوثيقة A/31/L.7 ، وأيدنا أيضا القرارات الخاصة بالتدابير ضد الفصل العنصرى في ميدان الرياضة الوارد في الوثيقة A/31/L.10/Rev.1 ومشروع القرار A/31/L.11 بالرغم من أننا نجد من الصعب ، أن نقبل بعض العبارات الواردة في مشروعي القرارين المذكورين .

السيد سايار (ايران) (الكلمة بالفرنسية) : في كل مرة تتاح فيها الفرصة ، فان وفد بلادى يحرص على أن يعرب عن استنكاره الشديد لأى نظام يقوم على العنصرية ، والتمييز العنصرى ، ورفضه التام لكل أشكال الاستعمار . واننا نشارك استنكار المجتمع الدولي للنظام البشع للفصل العنصرى ، ونحن راغبون في أن نتعاون بقدر امكاننا للقضاء على مثل هذا النظام .

ان هذا الموقف الذى يعرفه الجميع ، يتمشى مع التقاليد التي ترجع الى آلاف السنين ، والتي أخذت بها ايران ، والتي مارست دائما التسامح ، وقاومت كل أشكال عدم المساواة القائمة على الجنس أو اللون أو العقيدة .

وخلال المناقشات العامة حول هذا البند على جدول الأعمال ، فان رئيس الوفد الايراني قد عرض بطريقة واضحة في نقاط ست موقفنا حول مختلف جوانب مشكلة الفصل العنصرى ، وبالتالي ، ففي ضوء هذه الايضاحات بحث وفد بلادى القرارات التي صوتنا عليها توا .

Digitized by UNOG Library

ولهذا السبب فاننا صوتنا مؤيدين ثلاثة مشروعات قرارات واردة في الوثائق A/31/L.10 Rev.1، A/31/L.11 ، A/31/L.15 .

وفيما يتعلق بمشروعات القرارات الاخرى الواردة في الوثائق A/31/L.9 ، A/31/L.8 ، A/31/L.14 ، A/31/L.13 ، A/31/L.12 فاننا قد امتنعنا عن التصويت ، لأنه فضلا عن صياغة العبارات فانه بدا لنا لأسباب فنية ان جزءا من فحوى هذه القرارات لا يمكن تطبيقه عمليا ، وهذا في رأينا من شأنه ان يقلل من فعالية هذه القرارات .

وكذلك فان وفد بلادى يرى ان بعض القضايا التي اشارت اليها مشروعات القرارات هذه تدخل في اطار اختصاص مجلس الأمن .

سماحة هاب (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : مما أسعد الولايات المتحدة الامريكية انها شاركت في الموافقة على مشروعات القرارات الواردة في الوثائق A/31/L.6 فيما يتعلق بصندوق الامم المتحدة الاستئماني لافريقيا الجنوبية و A/31/L.7 المتعلق بالتضامن مع المسجونين السياسيين في افريقيا الجنوبية .

ولقد صوتنا ضد مشروع القرار A/31/L.8 المتعلق بحظر ارسال الاسلحة الى افريقيا الجنوبية ولقد فعلنا ذلك لأننا لسنا مقتنعين بأن التذرع بالفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ضد افريقيا الجنوبية بسبب سياساتها القائمة على الفصل العنصرى ليس له ما يبرره . واننا نعارض بشدة الفقرات التي تقول ان الولايات المتحدة ترسل اسلحة الى افريقيا الجنوبية . وكما تعرف جيدا الجمعية العامة ، فان الولايات المتحدة ما تزال تفرض حظرها على ارسال الاسلحة الى افريقيا الجنوبية منذ سنة ١٩٦٢ وحثت بلادا اخرى على ان تفرض حظرا اختياريا على الاسلحة الخاصة بالعتاد العسكرى الى افريقيا الجنوبية .

وفي الآونة الاخيرة اكتشفنا ان هناك شركة امريكية ارسلت اسلحة بصورة غير مشروعة الى افريقيا الجنوبية . ولقد تمت الشحنة كنتيجة لاساءة موظف في الشركة وبالتالي حوكم الموظف وادين وسجن . واني اود ان اوضح ما يلي حتى لا يكون هناك اى شك : لقد سجنا مواطنا امريكيا لأنه سهل ارسال شحنة الاسلحة الى افريقيا الجنوبية ، وان وزارة العدل في الولايات المتحدة الامريكية ما تزال تواصل تحقيقاتها فيما يتعلق ببيع اسلحة بصورة غير مشروعة الى افريقيا الجنوبية اشترك فيها صناع اسلحة امريكيين .

Digitized by UNOG Library

ان الولايات المتحدة صوتت ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.9 المتعلق بالعلاقات بين اسرائيل وافريقيا الجنوبية ، واننا لا نوافق على ادانة اسرائيل وانتقاد علاقتها مع افريقيا الجنوبية اننا لا ندافع عن العلاقات الخاصة بالسلاح بين اسرائيل وافريقيا الجنوبية ، ولكننا نعتقد ان هناك بلدانا اخرى متورطة في مثل هذه التجارة ، وان تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى قد حركته البواعث السياسية المناهضة لاسرائيل اكثر من الرغبة في التحرى الموضوعي لهذه البلدان التي تتاجر في السلاح مع افريقيا الجنوبية .

ان الولايات المتحدة قد امتنعت عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.10 Rev.1 وما يتعلق بالفصل العنصرى في ميدان الرياضة ، وان حكومة الولايات المتحدة تؤيد المبدأ الاوليمبي بعدم اتباع اى مبدأ للتمييز فيما يتعلق بالمهرجانات الرياضية على أساس الجنس أو الدين أو الانتماء السياسي ، واننا ندعو الفرق الرياضية في الولايات المتحدة ان تحترم هذا المبدأ وأن تحافظ على المثل الاعلى الاوليمبي .

لما كانت الفرق الرياضية في الولايات المتحدة فرق خاصة وليست خاضعة للحكومة ، فاننا لا نملك تأييد مختلف التوصيات المتضمنة في مشروع القرار لأن تلك التوصيات تجعل حكومة الولايات المتحدة تتدخل في شؤون المنظمات الرياضية الخاصة وهذا ما لا نقدم عليه ، ان نتيجة مشروع القرار هذا قد تؤدى الى عكس ما يرجى منه اذ يعمل على تقوية سياسة الفصل العنصرى في المهرجانات الرياضية اكثر مما يعمل على اضعافها .

لقد تولدت هذه النتيجة من الممارسة خلال السنوات الاربع الاخيرة حيث اسفرت الدورات الرياضية الدولية على ان بعض القرارات شجعت سلطات افريقيا الجنوبية على المضي في سياسة الفصل العنصرى ، ولقد اشترك بعض اللاعبين السود في مهرجانات مع انهم يمارسون سياسة الفصل العنصرى .

لقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.11 الخاص ببرنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى والذى تناولناه في بياننا من قبل .

وفي رأينا ، ان قرار فرض نمط من العقوبات الاقتصادية ضد افريقيا الجنوبية ، يعد قرارا بالغ

Digitized by UNOG Library

الخطورة ، ولا ينبغي ان يتخذ الا من قبل مجلس الامن . وفضلا عن ذلك فاننا نعتقد ان الوقائع لا تبرر مثل هذا القرار . واننا لا نستطيع ان نوافق على ما ذهب اليه هذا القرار ، من ان العلاقات الاقتصادية مع افريقيا الجنوبية تتنافى مع مصالح السكان ، ولقد كانت بعض الشركات الامريكية من ضمن من ينادى بالمساواة في افريقيا الجنوبية ، من اليسير ان نندد بالعلاقات الاقتصادية مع افريقيا الجنوبية .

لقد صوتت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.13 فيما يتعلق بالحالة في افريقيا الجنوبية ، ونحن لا نوافق على عدد من الفقرات الواردة في القرار ، وبصفة خاصة فاننا لا نعتقد ان الحالة في افريقيا الجنوبية ـ مهما كانت بشاعة سياسة حكومة افريقيا الجنوبية ـ تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ، والواقع ان مثل هذا القرار يدعو الى ثورة في افريقيا الجنوبية ، وهذا سوف يؤدى الى اراقة الدماء على أساس العنصر ، وان وفد بلادى لا يستطيع ان يؤيد ان تلك هي الوسيلة الوحيدة من أجل مقاومة سياسة الفصل العنصرى في افريقيا الجنوبية .

لقد صوتت الولايات المتحدة ضد مشروع القرا الوارد في الوثيقة A/31/L.14 فيما يتعلق ببرنامج العمل ضد الفصل العنصرى ، وحكومة الولايات المتحدة ليست مستعدة لتأييد نظاما متكاملا من العقوبات ضد افريقيا الجنوبية . وان هذا المشروع وغيره من مشروعات القرارات يطلب عدم تقديم اى عون اقتصادى او مالي لافريقيا الجنوبية بأى حال من الاحوال ، ولقد مارست الولايات المتحدة الامريكية سياستها ضد افريقيا الجنوبية ـ كما اوضح ذلك وزير الخارجية كيسنغر في فلادلفيا بتاريخ ٣١ اب/اغسطس ، ونحن ما نزال نعتقد ان هناك فرصة بالنسبة لحكومة افريقيا الجنوبية لكى تتخلي عن سياسة الفصل العنصرى بالطرق السلمية وان تنشئ مجتمعا عادلا تسود فيه الحرية بالنسبة لجميع الافريقيين في افريقيا الجنوبية .

Digitized by UNOG Library

السيد تمبلتون (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : اننا نعارض بشدة سياسة الفصل العنصرى ، وقد كنا نفضل أن نؤيد من أجل ذلك كافة القرارات التي بحثتها الجمعية العامة في هذه المناسبة ، وكنا سعداء للتصويت لصالح مشروع القرار الخاص بالترانسكي في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ، ونؤيد المشروع الخاص بالصندوق الائتماني لافريقيا الجنوبية ومشروع القرار ، الخاص بالمسجونين السياسيين ، وبرنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، والاستثمارات في افريقيا الجنوبية ، ولكن يؤسفني أن أقول أنه لعدة أسباب فاننا لم نستطع أن نقبل عدة فقرات مما جعلنا نمتنع عن التصويت على القرارات الاخرى .

اننا نأسف ، بصفة خاصة ، لاننا لم نستطع أن نؤيد القرار الخاص بحظر ارسال الاسلحة . وقد اشتركت نيوزيلندا في مشروع القرار في هذا الصدد في عام ١٩٧٤ وهي في الواقع تستمر في تطبيق حظر ارسال الاسلحة الى افريقيا الجنوبية ، ولكن لسوء الحظ فان مشروع القرار هذا العام لم يستند الى دليل قاطع ، ويهاجم عددا من الدول ويتهمها بأنها تتعامل في الاسلحة مع افريقيا الجنوبية ونظرا لما أعلنه ممثلو هذه الدول هنا ، وفي مجلس الامن ، شارحين سياستهم الفردية فيما يتعلق بارسال الاسلحة الى افريقيا الجنوبية فاننا قد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار .

وفيما يتعلق بالقرار الوارد في الوثيقة A/31/L.9 والخاص بالعلاقة بين اسرائيل وافريقيا الجنوبية فانه يفتقر الى التوازن ، ويتعرض لدولة واحدة على نحو لا مبرر له ، ومن ثم فقد اضطررنا الى التصويت ضد هذا النص .

وفيما يتعلق بالفصل العنصرى في ميدان الرياضة الوارد في الوثيقة A/31/L.10/Rev.1 فان نيوزيلندا قد عرضت سياستها عن طريق وزير الدولة في نيوزيلندا في بيان صدر بالاشتراك مع رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى قائلا :

" الرياضة في نيوزيلندا ، كما اعترف بذلك رئيس اللجنة الخاصة ، متعددة الاجناس ، وأن الهيئات الرياضية في نيوزيلندا منظمات مستقلة متحررة من اشراف الحكومة ، ولا تعتمد على الحكومة في دعمها المالي ، وان الحكومة لا تتدخل في أنشطتها ، ومن ثم فان الحكومة لا تفرض على الهيئات الرياضية في نيوزيلندا ماهي الفرق التي يجب أن تلعب معها أو لا تلعب معها ، ولكنها لا تؤيد اختيار أى رياضيين أو فرق لاسباب لا تتعلق بالكفاءات الشخصية " .

Digitized by UNOG Library

" وفيما يتعلق بالمباريات مع فرق افريقيا الجنوبية فان ذلك يتم على اساس تعدد الاجناس ، ونحن بالطبيعة نوجه نظر هذه الهيئات لقرارات الامم المتحدة ، وان الحكومة لا ترحب ولا تقر رسميا اجراء مباريات لا تستند الى الكفاءة الشخصية للاعبين ".

وفي ضوء سياستنا وهي الامتناع عن تقييد السفر فاننا لم نستطع أن نقبل التوصيات الواردة في الفقرات الفرعية ه (ج) و (د) من القرار.

وعلى الرغم من أنه ليست لنيوزيلندا علاقات تجارية هامة أو استثمارات في افريقيا الجنوبية ، فان فرض العقوبات في نظرنا أمر يجب أن يحدده مجلس الامن ، ومن ثم فقد اضطررنا الى الامتناع عن التصويت على القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.12 و A/31/L.14 ولكننا استطعنا أن نؤيد القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.15 لانه اكثر اعتدالا .

وفي الختام ، وكما أعلنت في بياني في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، فان نيوزيلندا لا ترى أن النضال المسلح هو الوسيلة الوحيدة لحل المشكلة في افريقيا الجنوبية ، ومن ثم فانه نظرا للهجة الشديدة التي وردت في القرار A/31/L.13 فقد امتنعنا عن التصويت على هذا القرار.

السيد كينيدي (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية): أود أن أضم صوتي بلادي الى البيان الذي أدلى به قبل التصويت السيد ممثل هولندا الذي تحدث باسم الدول التسع للمجموعة الاوروبية فيما يتعلق بسياسة الفصل العنصري لحكومة جنوب افريقيا .

واذ أتحدث الان باسم ايرلندا ، فانني أود أن أشير الى أنني قد أوضحت سياسة حكومتي خلال البيان الذي أدليت به أمام هذه الجمعية العامة بتاريخ أول تشرين الثاني/نوفمبر. وانني أحرص على أن أوضح في هذا الصدد أن ايرلندا أيدت بصورة مستمرة الحظر الاختياري على ارسال الاسلحة الى جنوب افريقيا . وانها احترمت بصورة دقيقة هذا الحظر.

وكما وضح ذلك في بياني السابق امام هذه الجمعية العامة فان التدابير التي اتخذتها حكومة افريقيا الجنوبية باستخدام القوة ضد الغالبية العظمى للقضاء على المظاهرات بسبب سياسة الفصل العنصري توضح الحاجة الى مثل هذا الحظر. وهناك خطر متزايد يمكن ان يمتد خارج حدود افريقيا الجنوبية . فان أولئك الذين جندوا في الماضي الابقاء على الاتصالات من أجل الضغط ، ومن أجل تحقيق تحسين الاحوال ، ينبغي أن يقرروا أنه لابد من القيام بحملة عالمية من أجل حمل

Digitized by UNOG Library

حكومة افريقيا الجنوبية على تغيير سياستها ، هذه السياسة التي تهدد السلم والامن الدوليين . وبالنسبة لناميبيا وافريقيا الجنوبية فلا بد أن يتفق المجتمع الدولي على القيام بعمل منسق والذى أصبح الان ضرورة ملحة.

ولهذه الاسباب ، فان وفد بلادى يؤيد الاهداف العامة لمشروع القرار الخاصة بحظر ارسال الاسلحة الى افريقيا الجنوبية الوارد في الوثيقة A/31/L.8 ولكننا اضطررنا الى الامتناع عن التصويت لان بعض الصيغ الواردة في الصياغة لم تأخذ في الاعتبار سياسة بعض البلدان في هذا الصدد .

لقد أدان وفدى سياسة الفصل العنصرى في ميدان الالعاب الرياضية ، التي لا تتمشى مع المثل العليا للاتحاد الاولمبي . وان حكومة ايرلندا قد اعترضت على اشتراك فرق ايرلندا في اللعب مع الفرق العنصرية.

ولهذه الاسباب ، فان وفد بلادى قد صوت في صالح مشروع القرار الخاص بالفصل العنصرى في ميدان الرياضة. وذلك برغم بعض تحفظاتنا فيما يتعلق بوضع اتفاقية دولية خاصة بالفصل العنصرى في ميدان الالعاب الرياضية. وفضلا عن ذلك فان حكومة ايرلندا قد تصادف بعض العناء لتطبيق كل التوصيات الواردة في الفقرة ٥ من المنطوق ، ولقد شرحت موقفنا الداخلي في هذا الصدد بصورة اكثر تفصيلا خلال بياني العام الذى أدليت به عن الفصل العنصرى امام الجمعية في الاول من تشرين الثاني / نوفمبر.

لقد امتنع وفد ايرلندا عن التصويت عن القرار الخاص بالتعاون الاقتصادى مع افريقيا الجنوبية الوارد في الوثيقة A/31/L.12 وبرنامج العمل ضد الفصل العنصرى الوارد في الوثيقة A/31/L.14 ، وذلك لانه بالرغم من التزامنا بضرورة مناهضة الفصل العنصرى الا أن كثيرا من التدابير المطلوبة من الحكومات هي تدابير قد تصادف كثيرا من البلدان صعوبة، ومنها بلادى ـ في أن تطبقها من جانب واحد .

لقد صوتنا ضد مشروع القرار الخاص بالحالة في افريقيا الجنوبية الوارد في الوثيقة A/31/L.13 لانه يشكك في شرعية حكومة افريقيا الجنوبية ، ولانه يستخدم صياغة تتضمن الاستيلاء على السلطة بوسائل ليست معترفا بها في ميثاق الامم المتحدة . كما صوتنا ضد القرار الخاص بالعلاقات

Digitized by UNOG Library

بين اسرائيل وافريقيا الجنوبية الوارد في الوثيقة A/31/L.9، لان هذا القرار يدين بعض البلـــدان أو بلدا واحدا بالأحرى بصورة غير مقبولة.

نحن نؤكد من جديد ، ان الصورة المثلى للقضاء على الفصل العنصرى يمكن أن تتمثل فـــي التغيير السلمي الذى يشمل كل سكان افريقيا الجنوبية.

Digitized by UNOG Library

وفي هذا الصدد ، فانني أقول مرة أخرى ، ان آمال تسع دول من دول المجموعة الاوروبيـة قد تم التعبير عنها من قبل مندوب هولندا هذا الصباح ، وهى أن تمهدا لاحداث تغيير سلمي في سياسة الفصل العنصرى قد يتم التوصل اليه بحيث تنتهي سياسة الفصل العنصرى دون عنف ، لأن العنف في رأينا ، ليس اسلوبا مقبولا سواء من أجل التغيير في افريقيا الجنوبية ، أو من أجل الابقاء علـى الوضع الراهن غير المقبول .

السيد كوفمان (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : اني أتكم الآن بصفتي ممثلا لمملكة هولندا لأعلل تصويت وفد بلادى حول مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.8 الخاص بحظر السـلاح المفروض على افريقيا الجنوبية ، وكذلك حول مشروعات القرارات الواردة في الوثيقتـين A/31/L.12 and L.15 المتعلقين بالتدابير الاقتصادية ضد افريقيا الجنوبية .

ان اعتراضنا على مشروع القرار الخاص بحظر السلاح انما يستند الى ادعاءات لا أساس لها قد وردت في الفقرتين الرابعة والسادسة من الديباجة . وحكومتي لا يمكن أن تقبل أن بعض الـدول الاعضاء توصف بأنها احلاف للنظام العنصرى ، بينما نجد أن عددا كبيرا منها قد قيل انه متواطئ أيضا مع القمع في افريقيا الجنوبية ، وترفض حكومتي هذه الادعاءات الخاطئة . ولو أن هاتين الفقرتـين لم تدرجا في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.8 لكنا قد أيدناه . ان وفد بلادى يأسف كثـيرا لانه لم تتح لنا الفرصة لأن نعرب عن موقفنا الحقيقي في هذا الصدد عن طريق التصويت .

أما فيما يتعلق بحظر الاسلحة الاجبارى ضد افريقيا الجنوبية ، فان وزير خارجية بلادى قـد أعلن في البرلمان منذ وقت قريب أنه يؤيد القرار الذى اتخذه مجلس الامن لتحقيق هذا الغرض ، وفيما يتعلق بالعقوبات في المجال الاقتصادى ، فان الوزير فاندرستويل قد قال في نفس المناسبة ، انـه نظرا للتدهور السريع للحالة في افريقيا الجنوبية فان هذه الاجراءات لها مايبررها ، اذا ما رفضـت حكومة افريقيا الجنوبية أن تغير سياستها بسرعة .

وللاعراب عن هذه الآراء ، فقد امتنعنا فقط عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقـة A/31/L.12 بالرغم مما لدينا من اعتراضات جادة عليه . وبينما لا نقبل لغته غير الواقعية والقاسية فاننا لم نعارضه . والواقع اننا نرى ان الاجراءات الفعالة يمكن أن يقررها مجلس الامن فقط ، الذى يعمل وفقا للسلطات التي حددها الميثاق .

Digitized by UNOG Library

ومن ذلك فان هذا يشرح الاسباب التى جعلتنا نؤيـد مشروع القـرار الوارد في الوثيقـــة A/31/L.15 الذى يسـير في هذا الاتجـــاه .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥

Digitized by UNOG Library